

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

حوار التوافق الوطني .. انطلاقة تاريخية



حضرة صاحب الجلالة،،،

إنها لانطلاقة تاريخية في عهدكم الزاهر عندما صدر التكليف الملكي السامي من قبل جلالتم، بعقد حوار التوافق الوطني، والذي دعوتم إليه يا صاحب الجلالة للخروج بمرييات وقواسم مشتركة تسهم في البناء على مسيرة الإصلاح الزاهرة، وتعلو بالبنيان الوطني إلى مراحل وآفاق أرحب، يشترك في إعلاء الروح الوطنية والتنمية جميع مكونات المجتمع وأطيافه، مرتكزين في عملهم على الثوابت الوطنية واللحمة المجتمعية.

صاحب الجلالة،،،

إن الدعوة التي ناديتم جلالتم بها لحوار التوافق الوطني تعتبر استقطابا لجميع القوى المجتمعية التي عملت على تبادل الأفكار والرؤى سعيا للوصول إلى توافقات وقواسم مشتركة تستهدف رفعة البحرين وعلو مكانتها بين الأمم، وذلك كله من خلال استعراض المرييات في جلسات حوار التوافق الوطني للمحاور الأربعة: (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الحقوقي)، ومحاولة إيجاد الحلول والآليات لمعالجة مكامن القصور، وبناء اللبنات الجديدة لمستقبل البحرين، على جميع الأصعدة، في إطار البناء المثمر الذي يستند على مكتسبات مشروع جلالتم الإصلاحية.



إن اللحمة الوطنية التي استُشعرت في هذا الحوار من خلال التفاعل الواضح لحضور جلساته والمشاركة الحريصة فيه كفيلة بحصاد مثمر يسمو برقي هذا الوطن ويدعو إلى تصالح النفوس على حب البحرين.

صاحب الجلالة،،،

إنه لتكليف كبير وشرف عظيم نأمل أن تحقق نتائجه آمال وتطلعات المواطنين التي سترسم ملامح مستقبل البحرين الزاهر للمضي في طريق الديمقراطية والإصلاح.

خليفة بن أحمد الظهراني

رئيس مجلس النواب

رئيس حوار التوافق الوطني

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

الملخص التنفيذي



يتناول التقرير النهائي للتوافقات إطلاقاً سريعة على منهجية العمل في حوار التوافق الوطني من خلال رؤية عامة لماهية الإصلاح الذي بني عليه هذا الحوار، والذي سعى منذ إنطلاقه على تعزيز الحقوق والتأكيد على المشاركة عن طريق التعرف على مختلف وجهات النظر حتى الوصول إلى إيجاد توافق مشترك يقف عليه الجميع، ويعيد بناء جسور التواصل بين أفراد المجتمع، وذلك لخلق مستقبل متفائل لشعب متلاحم وقوي بتماسكه ونقاط التقائه.

وفيما يخص جلسات حوار التوافق الوطني فقد أفرد في هذا التقرير باب يستعرض في جزئه الأول جلسة الافتتاح، التي استهلّت بكلمة جاء في مضامينها أهمية المرحلة الحالية التي تمر بها مملكة البحرين والتي يسهم بها الشعب كله في رسم مستقبل الوطن من خلال حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى.

ولم تغفل كلمة الجلسة الافتتاحية استعراض نهج الحوار الذي شمل أربعة محاور رئيسية: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وحقوقية، إلى جانب محور فرعي يتناول الموضوعات التي تهم المقيمين على أرض هذا الوطن.



أما الجزء الثاني من هذا الباب فسوف يستعرض جلسات اللجان العامة، ويتطرق إلى بناء المحاور والموضوعات على النحو الآتي:

أولاً: المحور السياسي: الجمعيات السياسية، صلاحيات مجلسي الشورى والنواب، الحكومة، النظام الانتخابي.

ثانياً: المحور الاجتماعي: الشباب، مؤسسات المجتمع المدني، الأمن والسلام الأهلي.

ثالثاً: المحور الاقتصادي: تعزيز التنافسية الاقتصادية، مستوى الخدمات الحكومية، الحكومة في إدارة المال العام، إعادة توجيه الدعم ومساهمة المجتمع في التنمية.

رابعاً: المحور الحقوقي: حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، السلطة القضائية، حرية التعبير وحرية التجمع، حقوق الإنسان.

فقد بلغ عدد المرئيات الكتابية المتسلمة من المشاركين في المحاور الرئيسية الأربعة لحوار التوافق الوطني (172) مرئية، في حين بلغ عدد ما تم تسلمه كتابياً من الجهات والشخصيات المدعوة للمشاركة في محور المقيمين (٣٦) مرئية.



هذا ويستعرض الجزء الأخير من هذا الباب بيانا مفصلا لانعقاد جلسات اللجان العامة في الفترة الممتدة من ٢ يوليو ٢٠١١م، حتى ٢٥ يوليو ٢٠١١م.

ولأهمية النتيجة النهائية التي من أجلها عقد هذا الحوار يفرد التقرير بابا تفصيليا بشأن التوافقات التي تم التوصل إليها من خلال جلسات اللجان العامة في كافة بنود كل محور مفصلة على حدة وفقا للآتي:

١. المرئيات التي تم التوافق عليها.

٢. المرئيات التي لم يتم التوافق عليها.

فقد بلغ عدد المرئيات التي أدلى بها المشاركون خلال انعقاد جلسات اللجان العامة وتم التوافق عليها (٢٩١) مرئية، حيث تم التوافق على (٢٥) مرئية في المحور السياسي، و(٨٥) مرئية في المحور الاجتماعي، و(٨٥) مرئية في المحور الاقتصادي، و(٩٦) مرئية في المحور الحقوقي.

أما عدد المرئيات التي أدلى بها المشاركون خلال انعقاد جلسات اللجان العامة والتي لم يتم التوافق عليها فقد بلغ عددها (٤٠) مرئية، حيث لم يتم التوافق على (٢٨) مرئية في المحور السياسي، و(٣) مرئيات في المحور الاقتصادي، و(٩) مرئيات في المحور الحقوقي.



وفيما يخص مرئيات المقيمين، يعرض التقرير مجموعة مرئياتهم التي طرحت خلال الجلسة الخاصة.

كما يتضمن هذا التقرير بابا يستعرض أسماء المشاركين الحاضرين في جلسات حوار التوافق الوطني بمختلف جهاتهم التي وردت وفقا للآتي:

أولا: أعضاء السلطة التشريعية.

ثانيا: رؤساء المجالس البلدية.

ثالثا: الجمعيات السياسية.

رابعا: غرفة تجارة وصناعة البحرين.

خامسا: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

سادسا: الجمعيات الاجتماعية.

سابعا: الجمعيات الشبابية.

ثامنا: الجمعيات المهنية.

تاسعا: الجمعيات النسائية.

عاشرا: الشركات.

حادي عشر: النقابات العمالية.



ثاني عشر: الصحف المحلية.

ثالث عشر: الشخصيات العامة.

وانطلاقاً من مبدأ المشاركة المجتمعية يستعرض التقرير أسماء المشاركين الحاضرين من المقيمين في الجلسة الخاصة التي أقيمت على هامش الحوار، وفقاً للآتي:

أولاً: الجمعيات الأجنبية.

ثانياً: الأندية العربية والأجنبية.

ثالثاً: الكنائس.

رابعاً: الشخصيات العامة العربية والأجنبية.

إضافة إلى مشاركة الحكومة الموقرة في الجلسات المختلفة ممثلة في عدد من الوزراء المختصين.

وفي نهاية هذا التقرير خاتمة تستشرف غد البحرين المشرق.

إن هذا العمل ما كان ليصبح واقعا لولا توفيق الله وعونه ثم التوجيه الملكي السامي وجهود أبناء المجتمع البحريني وحرصهم على المشاركة، إيماناً منهم بأهمية المبادرة السامية التي دعا لها جلالة الملك المفدى، والتي ستؤتي ثمارها لمصلحة مملكة البحرين وتعزيز تماسك الشعب بكل أطيافه.

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

فلسفة الحوار ومنهجيته



إن منظومة الإصلاح لا يمكن أن تكتمل دون تعزيز الحقوق، والتأكيد على المشاركة. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب دعم الركائز الأساسية للدولة المدنية الحديثة، وترسيخ الطابع المدني للدولة، الذي يقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل، وعلى مؤسسات مدنية تقوم على الوحدة الوطنية واحترام الدستور والقانون.

كذلك فلا بد من التسليم بضرورة تعزيز حكم القانون، وتبني تشريعات عصرية تتناسب مع مقتضيات النهضة والتحديث، وتوفير عدالة ناجزة، تضمن للمواطن صيانة حقوقه وحقوق أسرته، وتحمي مصالحه بيسر وكفاءة، وتطبق القانون بحسم وتجرد، وتنفذ أحكامها دون مشقة، وتعطي المواطن الشعور بالثقة والأمان، وتعمق انتماءه للوطن. إن تمتع المواطن بالحريات العامة يعد أحد الدعائم الأساسية للممارسة الديمقراطية، ولا بد من ضمان الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وحقوق المرأة والطفل وتفعيل الإطار الدستوري الذي يكفل هذه الحقوق في إطار المواثيق الدولية.



هذا فضلاً عن أهمية دعم التعددية السياسية كأساس لنظام الحكم، وتعزيز دور الجمعيات السياسية، باعتبارها الأداة الرئيسية للمشاركة وتجميع مطالب المواطنين جميعاً في إطار من الوحدة الوطنية والتعبير عنها.

كما يتحتم مساندة منظمات مجتمع مدني حقيقية، تعمل بعيداً عن التسييس أو التفتيت، الأمر الذي يتطلب زيادة فاعليتها، وإزالة العقبات التي تواجه نشاطها، لتمكينها من أداء دورها التنموي، مع ضرورة الإدراك بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة والشباب، مما يتطلب تفعيل إسهامهما في الحياة العامة، وتبني سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتهما اقتصادياً واجتماعياً، وتشجيعهما على المشاركة السياسية بكافة صورها.

إن حوار التوافق الوطني يمثل انطلاقة في أعقاب الأحداث المؤسفة التي مرت بها مملكة البحرين للتأكيد على الإصلاح، ومن خلاله يتم تداول الأفكار من أوسع نطاق ممكن وبشتى مكونات البلد سواء أكانت رسمية أو غير رسمية لبلورة أفكار الإصلاح، من خلال اجتماعات تضم الجميع، بمختلف ألوان الطيف في الواقع السياسي والفكري والثقافي، من جمعيات سياسية، وأعضاء مجلسي



النواب والشورى ووزراء وشخصيات إعلامية وفكرية ورجال دين، ومؤسسات المجتمع المدني.

فالتوصل إلى اتفاقات بين المشاركين في الحوار حول جملة من القضايا التي تهم الشعب البحريني، ورفع المرئيات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك المملكة المفدى حفظه الله ورعاه، لاتخاذ الخطوات المناسبة من خلال المؤسسات الدستورية، عملية فعالة ومتعارف عليها دولياً تستخدمها الأطراف للتوصل إلى اتفاق دون اللجوء إلى التصويت، فمن خلال عملية بناء التوافق، سيقوم البحرينيون بتحديد القضايا، والمصالح، والاحتياجات الأساسية، ويجدون لها حلاً أو يتوصلون إلى حلول تعالجها إلى الحد الأقصى الممكن.

ولكي يتم التوصل إلى هذه المرئيات الهامة في الحوار الوطني تم اعتماد عملية اتخاذ القرار بالتوافق.

ويشكل القرار بالتوافق أقوى أشكال الاتفاق، فهو أشد قوة من التصويت بالأغلبية الساحقة. فالقرار التوافقي يعالج ويلبي المصالح الأساسية للأطراف المعنية، ويحقق أوسع تأييد للنتائج.



إن القرار التوافقي هو اتفاق يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تدعمه أو تقبل به أو تتعايش معه أو على أقل تقدير، لا تعارضه. وهو يلي ما يكفي من الاحتياجات والمصالح الأساسية بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق مقبول من الأطراف.

ولا يتطلب التوافق إجماع الآراء، فالقرار التوافقي يسمح للتباين في الرأي بين الأطراف حول القضايا المطروحة، وبالتفاوت في مدى الموافقة أو التأييد لمكونات الاتفاق، ومع ذلك فإنهم يتفقون ويمضون قدماً. إن الاتفاق التوافقي هو أفضل اتفاق بين الأطراف، وهو اتفاق يمكن لهم قبوله و"التعايش معه". ولكي يكون التوافق حقيقياً يتمتع بالشرعية اللازمة، ويحقق أهدافه، لا بد أن يأخذ بالمعايير الآتية:

١. اعتماد قاعدة "البناء على ما تم الاتفاق عليه، والتحاور فيما تم الاختلاف فيه".

٢. أن يحصل التوافق الوطني ضمن دائرة مصلحة الشعب البحريني العامة، وليس ضمن مصلحة المتحاورين الضيقة بما يفقد التوافق غطاءه الشرعي.



٣. اتباع المنهج الشمولي في الحوار والبعد عن التحليل الجزئي المبني على التعصب للرأي والانغلاق، بهدف تقريب المسافات بين المتحاورين نحو الخروج بتفسير أو بند يتوافق عليه كافة الأطراف.
٤. أن يكون هدف التوافق الوطني هو تحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب البحريني على المدى البعيد وحماية الحقوق الإنسانية لأفراده والاستناد إلى الحوار كآلية ذاتية ثابتة في حل الخلافات.
٥. أن يتضمن ممثلين من كافة الشرائح والقطاعات المجتمعية في البحرين.

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعننا

انعقاد جلسات

حوار التوافق الوطني



أولاً: جلسة الافتتاح

وقد عقدت جلسة الافتتاح بحضور ما يربو على (٣٠٠) مشارك في جلسات اللجان العامة، وذلك يوم السبت الموافق للثاني من يوليو ٢٠١١م في تمام العاشرة صباحاً، بقاعة المؤتمرات بمركز عيسى الثقافي الذي كان قد هُيئ ليكون مقراً لحوار التوافق الوطني.

وقد أستهلت الجلسة الافتتاحية بكلمة رئيس حوار التوافق الوطني، مبينا فيها منهجية الحوار ومنطلقاته والآمال المعقودة عليه، وما يمثله الحوار بالنسبة للشعب البحريني من فرصة لإعادة اللحمة وبناء الجسور المجتمعية، وفيما يلي نص الكلمة:

"الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
قال تعالى " رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا " .

الأخوة والأخوات الكرام، أحييكم بتحية الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



إنه لمن دواعي الفخر والسعادة أن نلتقي اليوم مجتمعين على الحب والخير لهذا الوطن العزيز ونتمنى لمؤتمرنا كل التوفيق والسداد في تحقيق ما تصبو إليه آمالنا وتطلعاتنا من رفعة وتقدم.

إننا اليوم في مملكة البحرين، هذه الأرض الطيبة التي احتضنت شعباً واحداً على مر السنوات، نشهد مرحلة مهمة من مراحل النهوض والتقدم، مرحلة يسهم فيها شعب البحرين الواحد، في رسم مستقبل الوطن، مستقبل الأبناء والأخوة، من خلال حوار التوافق الوطني، الذي دعا إليه عاهل البلاد المفدى، دعا فيه الجميع للخروج بمبادرات وقواسم مشتركة تسهم في دفع مسيرة الإصلاح نحو المزيد من التطور في مختلف المجالات.

لقد بدأت مسيرة الإصلاح في مملكة البحرين منذ عشر سنوات خلت، ولا يمكننا في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ الوطن أن نلغي ما أنجزه الإصلاح، بل سنبنى عليه ونمضي قدماً في رسم ملامح مستقبل البحرين الزاهر، وإن حوار التوافق الوطني فرصة للجميع للتوافق على نهج مسيرة الإصلاح، انطلاقاً من ثوابتنا الوطنية، ولحمتنا المجتمعية، نبدؤه دون شروط أو سقف، شرطنا الوحيد تقبل الآخر، وسقفنا التوافق بين مكونات المجتمع.



إن التعايش الذي جمع أبناء البحرين على مرّ السنوات الطويلة الماضية، لا يمكن أن يكون إلا دليلاً على توافقهم وتآزرهم، ونحن نؤمن أن التوافق الذي سينتجه هذا الحوار، هو النهج الذي عهدناه في أبناء البحرين جميعاً، وما زالوا على وعي كبير بأهميته حتى لا نعود بالوطن إلى الورا. لا نريد الوقوف إلا لاستخلاص العبر والدروس كما أكد جلاله الملك رعاه الله، فكلنا ندرك عواقب التأزيم، وإن حوار التوافق الوطني الذي يبدأ اليوم فرصة لنا جميعاً لنثبت مسؤوليتنا تجاه وطننا، ونعكس صورة مشرفة عن البحرين للجميع، عبر تقديم نموذج راق تستشهد به الشعوب على وطنيتنا وحرصنا على السير بخطى ثابتة نحو المستقبل.

إن نهج الحوار ليس غريباً أو جديداً على أبناء البحرين، وأكبر دليل على ذلك إرساء مبادئ ميثاق العمل الوطني قبل عشر سنوات. إننا نطمح لحوار توافقي وطني بين المشاركين، يكون فيه التفاعل الإيجابي مع هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ الوطن فرصة لإنجاح الحوار والارتقاء بمخرجاته، فبإمكان جميع المشاركين في حوار التوافق الوطني طرح مطالبهم، والدفعة بمبررياتهم نحو التوافق.

أخوتي، أخواتي، أبناء البحرين الكرام، اليوم نبدأ حوار التوافق الوطني بعون الله تعالى، وتبدأ جلسات الحوار حسب محاوره الرئيسية: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحقوقية، إلى جانب محور فرعي يتناول الموضوعات التي تهم



المقيمين. اليوم تبدأ المشاركة الجادة والمسؤولة في بناء مستقبل الوطن، عبر تقديم الرؤى والتصورات التي تخلق التوافق العام، والبناء على المكتسبات الوطنية التي تحققت طوال العقد الماضي.

إن حوار التوافق الوطني مسؤولية نتعامل معها بكل شفافية وموضوعية، عبر كل مرحلة من مراحله، وذلك منذ دعوة عاهل البلاد المفدى بإطلاق حوار وطني شامل، مروراً بتوجيه الدعوات وتحديد المحاور وعقد الجلسات، وانتهاء بتطبيق مخرجات الحوار. فبعد الانتهاء من جلسات الحوار، سيقوم رؤساء هذه الجلسات برفع النتائج إلى رئيس حوار التوافق الوطني، بما فيها من نقاط الاتفاق أو الاختلاف، ثم تأتي مسؤوليتي في رفع ما يتم التوافق عليه إلى جلالة الملك المفدى ليحيلها إلى المؤسسات الدستورية لاتخاذ اللازم كل حسب اختصاصه.

أخوتي، أخواتي، شعب البحرين، اليوم فرصة تاريخية لنا جميعاً لنعبر هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الوطن عبر حوار التوافق الوطني، نبدؤه دون شروط مسبقة، سقفنا: التوافق بين جميع مكونات المجتمع، هدفنا: التقريب بين وجهات النظر للخروج بمرئيات وقواسم مشتركة تساهم في دفع عجلة الإصلاح ومزيد من التطور في كافة المجالات.



بسم الله نبدأ، والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

وتلت كلمة رئيس حوار التوافق الوطني التي حددت ملامح وفلسفة الحوار ومنهجيته، كلمتان توضيحتان لكل من السيد خالد حسن عجاجي مشرف منسقي جلسات اللجان العامة، والسيد عيسى عبدالرحمن عبدالكريم المتحدث الرسمي باسم الحوار، استعرضا فيهما جوانب هامة لآليات عمل الحوار والتطلعات المرجوة، ثم اختتمت الجلسة الافتتاحية.

ثانياً: جلسات اللجان العامة

(أ) بناء المحاور والموضوعات:

وقد تُسلّمت حوالي (١٧٢) رؤية من الجهات والشخصيات المدعوة للمشاركة في المحاور الرئيسية الأربعة (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الحقوقي)، تم استخلاص جدول أعمال حوار التوافق الوطني وإعداده من خلالها، وذلك على النحو الآتي:



١. المحور السياسي:

الجمعيات السياسية

- الطائفية في العمل السياسي
- مزايا ومعوقات العمل في ضوء قانون الجمعيات السياسية الحالية
- تطوير شروط تأسيس الجمعيات السياسية
- القضايا الرئيسية لتطوير الجمعيات السياسية
- تمويل الجمعيات السياسية
- الاتصال الخارجي للجمعيات السياسية

صلاحيات مجلسي الشورى والنواب

- الصلاحيات التشريعية لأعضاء المجلسين
- الصلاحيات الرقابية لأعضاء المجلسين
- آليات الأدوات التشريعية
- آليات الأدوات الرقابية
- العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس النواب

الحكومة

- ضوابط و ضمانات تمثيل إرادة الشعب في الحكومة
- الخيارات المتاحة لتحقيق إرادة الشعب في الحكومة
- علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية



النظام الانتخابي

- النظام الانتخابي
- الدوائر الانتخابية
- التجنيس والنظام الانتخابي

٢. المحور الاجتماعي:

الشباب

- أداء المؤسسات الرسمية المعنية بالشباب
- واقع وتحديات الجمعيات الشبابية
- واقع وتحديات المراكز الشبابية
- الشباب والسياسة بين التقييد والتنظيم
- التمكين الاقتصادي للشباب

مؤسسات المجتمع المدني

- مزايا ومعوقات العمل من خلال قانون الجمعيات الحالي
- الطائفية في مؤسسات المجتمع المدني
- تطوير شروط تأسيس مؤسسات المجتمع المدني
- معايير الانضمام للجمعيات وازدواجية العضوية
- القضايا الرئيسية لتطوير نشاط مؤسسات المجتمع المدني
- تمويل مؤسسات المجتمع المدني بين الاستمرار والتوقف



- كيفية ضبط التزام الجمعيات الأهلية بالقوانين الوطنية
- الاتصال الخارجي لمؤسسات المجتمع المدني
- عدد مؤسسات المجتمع المدني

الأمن والسلام الأهلي

- مظاهر الإخلال بالأمن والسلام الأهلي
- أسباب الإخلال بالأمن والسلام الأهلي
- كيفية التعامل مع الإخلال والسلام الأهلي
- نحو شراكة مجتمعية لتحقيق الأمن
- كيفية تطبيق سيادة القانون
- التعايش السلمي بين مختلف الطوائف
- الخطاب الديني
- تنظيم المواكب الدينية
- بناء دور العبادة
- التعامل مع الكيانات العاملة خارج القانون

٣. المحور الاقتصادي:

تعزيز التنافسية الاقتصادية

- تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد
- التنافسية في البحرين إقليمياً ودولياً



- تنويع مصادر الدخل الوطني

- التطوير العقاري

- تطوير القطاع السياحي

مستوى الخدمات الحكومية

- الحلول والبدائل المقترحة لإلغاء الرسوم الخدمائية

- حماية المستهلك

- الحاجة لنظام ضريبي للشركات والقيمة المضافة

- المسؤولية الاجتماعية للشركات

- الأنظمة التعاقدية

- تحديات المشكلة الإسكانية

- دور القطاع الخاص في معالجة المشكلة الإسكانية

- تقييم ومراجعة الخدمات الصحية

- التأمين الصحي الإلزامي في الدولة

- كيفية مواجهة التحديات البيئية

- تطوير التعليم

الحوكمة في إدارة المال العام

- سرية المعلومات وأهمية نشرها

- المساءلة المالية في القطاعين العام والخاص



- أملاك الدولة

- جمع المال للمنفعة العامة

إعادة توجيه الدعم ومساهمة المجتمع في التنمية

- التقليل من العجز في الموازنة

- تحديد الفئات المستهدفة

- عوائد توجيه الدعم الحكومي

- العدالة الاجتماعية

٤. المحور الحقوقي:

حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة

- مزايا إصدار قانون أحكام الأسرة

- العوامل المعيقة لإصدار قانون الأحكام الأسرية

- واقع المرأة البحرينية وتحدياتها

- حقوق الطفل في مملكة البحرين

- تسييس الأطفال في البحرين أسبابها وآليات الحد منها

- واقع وتحديات ذوي الاحتياجات الخاصة

- تطوير رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة



السلطة القضائية

- ضمانات استقلالية السلطة القضائية
- تطوير إجراءات التقاضي
- تطوير آليات التنفيذ
- تطوير معايير التفتيش القضائي

حرية التعبير وحرية التجمع

- قانون المطبوعات والنشر
- تنظيم الإعلام الإلكتروني
- ضوابط تنظيم الاجتماعات العامة والمسيرات

حقوق الإنسان

- توفيق القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان
- حقوق الإنسان ومنظماتها والمدافعين عنها
- حقوق الإنسان والمنظمات الدولية
- تطبيقات مبادئ حقوق الإنسان

فيما تُسَلِّمت حوالي (٣٦) مرئية من الجهات والشخصيات المدعوة للمشاركة في المحور الخاص بالمقيمين.



(ب) انعقاد جلسات اللجان العامة:

وقد عقدت جلسات الحوار على مدى الفترة الواقعة بين ٢ يوليو ٢٠١١م حتى ٢٥ يوليو ٢٠١١م، بمبنى مركز عيسى الثقافي، وذلك على النحو الآتي:

١. عقدت بيوم الثلاثاء الموافق ٥ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (الجمعيات السياسية)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (الشباب)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع (تعزيز التنافسية الاقتصادية)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة).

٢. عقدت بيوم الخميس الموافق ٧ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (صلاحيات مجلسي الشورى والنواب)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (مؤسسات المجتمع المدني)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع (مستوى الخدمات الحكومية)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (السلطة القضائية).

٣. عقدت بيوم الأحد الموافق ١٠ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (الحكومة)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (الأمن والسلام الأهلي)،



- وناقش المحور الاقتصادي موضوع (الحوكمة في إدارة المال العام)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (حرية التعبير وحرية التجمع).
٤. عقدت بيوم الثلاثاء الموافق ١٢ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (النظام الانتخابي)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (الشباب - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع (إعادة توجيه الدعم)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (حقوق الإنسان).
٥. عقدت بيوم الخميس الموافق ١٤ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (الجمعيات السياسية - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (مؤسسات المجتمع المدني - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع (تعزيز التنافسية الاقتصادية - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة - الجلسة الثانية).
٦. عقدت بيوم الأحد الموافق ١٧ يوليو ٢٠١١م أربع جلسات من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (صلاحيات مجلسي الشورى والنواب - الجلسة الثانية)، وناقش المحور



الاجتماعي موضوع (الأمن والسلام الأهلي - الجلسة الثانية)، وناقش
المحور الاقتصادي موضوع (مستوى الخدمات الحكومية - الجلسة
الثانية)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (السلطة القضائية - الجلسة
الثانية).

٧. عقدت يوم الثلاثاء الموافق ١٩ يوليو ٢٠١١ م أربع جلسات من
الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع
(الحكومة - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الاجتماعي موضوع (الأمن
والسلام الأهلي - الجلسة الثالثة)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع
(الحكومة في إدارة المال العام - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الحقوقي
موضوع (حرية التعبير وحرية التجمع - الجلسة الثانية).

٨. عقدت يوم الخميس الموافق ٢١ يوليو ٢٠١١ م ثلاث جلسات من
الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع
(النظام الانتخابي - الجلسة الثانية)، وناقش المحور الاقتصادي موضوع
(إعادة توجيه الدعم - الجلسة الثانية) وموضوع (تعزيز التنافسية
الاقتصادية - الجلسة الثالثة)، وناقش المحور الحقوقي موضوع (حقوق
الإنسان - الجلسة الثانية)، وموضوع (حقوق المرأة والطفل وذوي
الاحتياجات الخاصة - الجلسة الثالثة).



٩. عقدت بيوم الأحد الموافق ٢٤ يوليو ٢٠١١ م جلسة واحدة من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث ناقش المحور السياسي موضوع (صلاحيات مجلسي الشورى والنواب - الجلسة الثالثة).

١٠. عقدت بيوم الإثنين الموافق ٢٥ يوليو ٢٠١١ م جلسة واحدة من الساعة الخامسة إلى التاسعة مساءً، حيث استعرض بمحور المقيمين كافة مرئياتهم التي تمهمم ويودون توجيهها لخدمة الأرض التي تحتضنهم وعائلاتهم.

بلغ مجموع جلسات المحاور الأربعة الرئيسية لإنجاز ما أوكل إلى المسجلين بها من مشاركين في حوار التوافق الوطني (٣٢) جلسة، تم تقسيمها على جولتين، الأولى وتضمنت (١٥) جلسة ناقشت الموضوعات وبلورت الرؤى والتصورات، والثانية وبلغت (١٧) جلسة أقرت التوافقات وتوصلت إلى مخرجات عملها، كما عقدت جلسة واحدة لاستعراض مرئيات المقيمين.

وقد تولى تنسيق جلسات حوار التوافق الوطني (١٧) منسقاً، بواقع (٣) منسقين للمحور السياسي وهم: (خالد حسن عجاجي، عبدالله يوسف طالب، د. هيثم عبدالرزاق القحطاني)، (٥) منسقين للمحور الاجتماعي



وهم: (د. جواهر شاهين المضحكي، خليل إبراهيم الذوادي، د. رياض يوسف حمزة، عبدالمجيد بشير القصاب، لبي خليفة صليبيخ)، (٤) منسقين للمحور الاقتصادي وهم: (خالد حسين المسقطي، د. خالد عبدالله تقي، د. زكريا أحمد هجرس، د. منى محمد البلوشي)، (٤) منسقين للمحور الحقوقي وهم: (د. أحمد عبدالله فرحان، جميلة علي سلمان، قيس حاتم الزعبي، عبيدلي يوسف العبيدلي)، كما تولى تنسيق جلسة محور المقيمين (٣) منسقين، وهم (خالد حسن عجاجي، عبدالله يوسف طالب، جيمس ميكفرسون).

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

التوافقات



من خلال جلسات اللجان العامة للمحاور الأربعة (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الحقوقي) توصل المشاركون إلى جملة من التوافقات التي تصب في صالح رفعة المملكة وعلو شأنها، والتي من المؤمل أن تدفع بعجلة التقدم والنماء في ظل المشروع الإصلاحي الذي دشنته حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، سائلين المولى عز وجل أن ينفع بها مجتمعنا وأن يجعلها انطلاقة ضمن النجاحات البارزة ومنجزات ومكتسبات العهد الزاهر، وما هذه التوافقات إلا نتاج بحث ودراسة وتداول وتبادل للرؤى والأفكار تحت شعار وطني جامع، مستهدفين تقريب وجهات النظر للوصول إلى توافقات وقواسم مشتركة تستهدف رفعة البحرين وعلو مكانتها بين الأمم، وقد جاءت التوافقات على النحو الآتي:



توافقات المحور السياسي

موضوع (الجمعيات السياسية)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

١. وضع معايير لتنظيم ومراقبة تمويل الجمعيات وزيادة وتنظيم التمويل الذي تقدمه الوزارة.
٢. تفعيل المادة (٤) من قانون الجمعيات التي تعالج مسألة الطائفية وتطبيق العقوبات الواردة فيه، مع وضع معايير وتعريفات واضحة للطائفية.
٣. تخفيض سن الانضمام إلى الجمعيات السياسية، مع التأكيد على أهمية ربط سن الانضمام بالسن المذكور في قانون مباشرة الحقوق السياسية.
٤. فصل المنبر الديني عن الجمعيات السياسية في ممارستها لنشاطها بحيث لا يستخدم كأداة أو كمرجعية للجمعيات السياسية.
٥. الاكتفاء بنص المادة (٢٠) من قانون الجمعيات السياسية الحالي التي تعالج الموضوع ولا داعي للتعديل. (نص المادة (٢٠) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الجمعيات السياسية: "يضع وزير العدل القواعد المنظمة لاتصال الجمعية بأي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي،



- ولا يجوز لأية جمعية التعاون أو التحالف مع أي من هذه الأحزاب أو المنظمات إلا وفقاً لهذه القواعد.
- ويحظر فتح فرع لأي جمعية سياسية أو حزب سياسي آخر من خارج مملكة البحرين بغير ترخيص من وزير العدل".
٦. منع ممارسة أي نشاط من شأنه الإضرار بالاقتصاد الوطني أو الإضرار بالمصالح العامة.
٧. منع الجمعيات السياسية من طرح الموضوعات الطائفية.
٨. تطبيق قوانين الكشف عن الذمة المالية على أعضاء إدارات الجمعيات السياسية.
٩. يجب نشر ميزانيات الجمعيات والحسابات الختامية لها.
١٠. الإبقاء على الوضع الحالي لأنه من غير المناسب تأسيس جمعيات سياسية بمجرد الإخطار.
١١. تنظيم إصدار نشرات الجمعيات.



ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

١. منع الازدواجية بين عضوية الجمعيات السياسية وعضوية مؤسسات المجتمع المدني.
٢. تعديل البنية التنظيمية للجمعيات السياسية لتعبر عن جميع مكونات المجتمع.
٣. يعدل الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين للجمعيات السياسية ليصبح (٣٠٠) عضواً بدلاً من (٥٠) عضواً.
٤. لا يقل تمثيل المرأة في كل جمعية عن (٢٥%).
٥. تحويل الجمعيات السياسية إلى أحزاب.



موضوع (صلاحيات مجلسي الشورى والنواب)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

❖ **الصلاحيات العامة:**

١. تطوير آلية تضمن الإسراع في إصدار التشريع.

٢. نقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب.

❖ **شكل السلطة التشريعية:**

٣. الحفاظ على نظام المجلسين.

❖ **آليات ومعايير عضوية السلطة التشريعية:**

٤. وضع معايير لاختيار أعضاء مجلس الشورى.

٥. عدم ازدواجية جنسية النائب ومرور (٥) سنوات على حصوله على

الجنسية.

❖ **صلاحيات مجلس النواب:**

٦. زيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب.

٧. صلاحية طرح المواضيع العامة في الجلسة.



٨. إلزام الوزراء بحضور جلسات مجلس النواب لمناقشة مواضيع وزاراتهم.
٩. عقد الاستجابات في جلسة مجلس النواب وليس اللجان.

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

❖ الصلاحيات العامة:

١. صلاحيات برلمانية خاصة لتقييم برنامج عمل الحكومة.
٢. منح الاقتراحات بقوانين المقدمة من البرلمان الأولوية على تلك المقدمة من الحكومة.

❖ شكل السلطة التشريعية:

٣. إلغاء مجلس الشورى واعتماد نظام المجلس الواحد.

❖ آليات ومعايير عضوية السلطة التشريعية:

٤. الانتخاب غير المباشر لثلاثي أعضاء الشورى من مؤسسات المجتمع المدني.
٥. زيادة عدد أعضاء مجلس النواب.
٦. تحديد فترة تعيين عضو مجلس الشورى لفصلين تشريعيين كحد أقصى.
٧. استحداث كوتا نسائية في البرلمان.



❖ صلاحيات مجلس الشورى:

٨. تقليص صلاحيات مجلس الشورى.
٩. منح مجلس الشورى نفس صلاحيات مجلس النواب.

❖ صلاحيات مجلس النواب:

١٠. حصر صلاحية التشريع والرقابة في مجلس النواب.
١١. منح مجلس النواب صلاحية وضع لائحته الداخلية.
١٢. نقل تبعية ديوان الرقابة المالية والإدارية لمجلس النواب.
١٣. منح مجلس النواب صلاحية تعديل مشروع الموازنة العامة دون اشتراط موافقة الحكومة.
١٤. منح النائب حق تشكيل لجان التحقيق بطلب منفرد.
١٥. تعديل مدة لجان التحقيق البرلمانية لتكون (٨) أشهر.
١٦. إقرار أغلبية خاصة عند التصويت على توصيات لجان التحقيق.



موضوع (الحكومة)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

١. تم التوافق بالدعم الواسع مع بعض الاستثناءات على النص التالي:
"تعيين رئيس الحكومة من جلالة الملك وتكليفه بتشكيل الحكومة".
٢. تم التوافق على تفعيل الإرادة الشعبية في الحكومة من خلال البرلمان كما
تم التوافق على رفع المرئيتين التاليتين: "عرض الحكومة على مجلس النواب
لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاصصة والتعطيل أو عرض برنامج الحكومة
على مجلس النواب لنيل الثقة بضوابط تمنع المحاصصة والتعطيل والفصل
بين السلطات".

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

- تحديد مدة لتولي رئيس الوزراء والوزراء لمناصبهم الوزارية.



موضوع (النظام الانتخابي)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

❖ الدوائر الانتخابية:

١. إعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة.

❖ التجنيس:

٢. منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي بضوابط.

❖ قضايا انتخابية أخرى:

٣. السماح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات.

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

❖ التجنيس:

١. تجنيس أصحاب رؤوس الأموال من العاملين في البحرين.

٢. منع ازدواجية الجنسية إلا مع الدول التي تعاملنا بالمثل.



❖ قضايا انتخابية أخرى:

٣. إلغاء مراكز التصويت العامة.
٤. وضع كوتا لتمثيل المرأة في المجلس المنتخب.
٥. تجريم التعرض للمرشحين في الإعلام أثناء العملية الانتخابية بما يؤثر على نتيجة التصويت.
٦. تعديل سن مباشرة الحقوق السياسية إلى (١٨) سنة.



توافقات المحور الاجتماعي

موضوع (الشباب)

تم التوافق على الآتي:

١. إنشاء وزارة أو هيئة حكومية للشباب.
٢. التمكين الاقتصادي للشباب.
٣. تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للشباب.
٤. استحداث نظام يكفل دعماً مالياً للأندية والمراكز والجمعيات الشبابية.
٥. التأكيد على دور اللجنة الوطنية لتطوير التعليم وتعزيز دور الشباب في العملية التعليمية.
٦. إنشاء مراكز نموذجية للشباب مع مراعاة التوزيع الجغرافي بحيث تلبى احتياجات الشباب وطموحاتهم في جميع المحافظات.
٧. تنمية مهارات الشباب وإعدادهم لسوق العمل من خلال مؤسسات متطورة وبرامج تدريبية.
٨. تعزيز المواطنة لدى الشباب.
٩. زيادة التنسيق والشراكة بين الجهات المعنية بالشباب الحكومية والأهلية.



١٠. رعاية الشباب رياضياً وثقافياً واجتماعياً وتوفير التشريعات اللازمة لهم للمشاركة في التعاطي مع قضاياهم ومع شؤون المجتمع والوطن.
١١. تطوير البنية التحتية الشبابية.
١٢. تطوير مهارات القيادة لدى الشباب.
١٣. تحديد سن موحد للشباب بما يتطابق مع المعايير الدولية.
١٤. معالجة المشكلة الإسكانية للشباب.
١٥. ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل.
١٦. دعم الشباب مادياً عند الزواج.
١٧. إقامة البرامج الشبابية في أوقات الإجازات.
١٨. إنشاء مراكز لتنمية الإبداع لدى الشباب.
١٩. تنظيم التجنيس الرياضي.
٢٠. قانون خاص للجمعيات الشبابية.
٢١. تحسين مستوى معيشة الشباب.
٢٢. إشراك الشباب في وضع الخطط الاستراتيجية.
٢٣. استفادة الشباب من المكرمات الملكية.
٢٤. وضع برامج لتعزيز اللحمة الوطنية.
٢٥. تعزيز مفاهيم الصحة الإنجابية لدى الشباب.



٢٦. معالجة البيروقراطية في تنفيذ المشاريع الشبابية.
٢٧. وقف فرض الإيجارات على مقار الجمعيات الشبابية المخصصة من الدولة.
٢٨. وضع نظام احترام تدريجي للاعبين الأندية الوطنية مع توفير الميزانية المطلوبة.
٢٩. دراسة احتياجات الشباب.
٣٠. تمكين الشباب في المراكز الشبابية.
٣١. تشجيع الشركات في الأنشطة الشبابية انطلاقاً من الشراكة المجتمعية.
٣٢. الاستفادة من مرافق المدارس وفتحها لأنشطة الشباب خلال فترة الصيف.
٣٣. استقطاب المؤسسات الشبابية الدولية وتوظيف خبراتها لشباب البحرين تحت رقابة الجهات المعنية.
٣٤. السعي لتمثيل الشباب في المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
٣٥. تكثيف البرامج الإعلامية المخصصة للشباب.
٣٦. تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب برعاية معهد التنمية السياسية.
٣٧. تطوير آلية دفع المكافآت المخصصة للطلبة الجامعيين.



موضوع (مؤسسات المجتمع المدني)

تم التوافق على الآتي:

١. تعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية.
٢. سن قانون خاص للجمعيات المهنية.
٣. سن قانون جديد للجمعيات الأهلية.
٤. زيادة الدعم المادي للجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة.
٥. تنظيم العلاقات الخارجية للجمعيات الأهلية وأن تكون في حدود الأهداف التي أنشئت لها.
٦. زيادة الشراكة والتنسيق بين القطاع العام والجمعيات.
٧. دعم إنشاء مقار للجمعيات الأهلية.
٨. تنظيم التبرعات بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.
٩. توظيف معاملات الحكومة الإلكترونية في التعامل مع الجهات الأهلية.
١٠. تطوير إجراءات التعامل بين مجالس إدارات الجمعيات ووزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.
١١. عدم جواز الجمع بين العمل السياسي والعمل الأهلي.
١٢. ضرورة التزام الجمعيات بأحكام الدستور والقوانين.



١٣. وضع الضوابط المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية.
١٤. ضمان حقوق الجاليات الأجنبية في مؤسسات المجتمع المدني.
١٥. سن تشريعات جديدة للنقابات العمالية.
١٦. عمل دراسة تقييمية لفاعلية الجمعيات تترتب عليها وضع إجراءات بشأنها.
١٧. ذاتية التمويل بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي.
١٨. التأكيد على الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.
١٩. وضع استراتيجية لعمل الجمعيات الأهلية والمهنية وتطوير أدائها.
٢٠. التأكيد على وضع آليات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص تجاه مؤسسات المجتمع المدني.
٢١. وضع آليات لمنع الممارسات الطائفية في مؤسسات المجتمع المدني.
٢٢. تعزيز التمثيل الرسمي للجمعيات في الهيئات الحكومية.
٢٣. الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وإشراكهم في مؤسسات المجتمع المدني.
٢٤. تأهيل الموظفين المسؤولين عن الجمعيات الأهلية.



موضوع (الأمن والسلام الأهلي)

تم التوافق على الآتي:

❖ المعالجة القانونية:

١. التأكيد على سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز وبشفافية.
٢. تفعيل القانون المجرم لأي تمييز بين المواطنين.
٣. تفعيل قانون تنظيم النشر الإلكتروني.
٤. وضع قانون يجرم سب آل البيت والصحابة الأطهار.
٥. معالجة وضعية الكيانات غير المرخصة.
٦. تحديد مناطق وأوقات الاعتصامات والمسيرات والتجمعات لضمان عدم تعطيل مصالح الناس وتنظيمها.
٧. تحرير قانون حظر الخمر وتطبيق توصيات لجنة التحقيق البرلمانية بمنع الدعارة والفجور بالمرافق السياحية وغيرها ووضع ضوابط لذلك.
٨. حل مشكلة المسرحين من أعمالهم بسبب الأحداث وفقاً للقانون وتوظيف العاطلين المتطوعين خلال الأحداث.



❖ المعالجة الاقتصادية والاجتماعية:

٩. توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة الرواتب وزيادة الحد الأدنى منها.

١٠. تحقيق العدالة الاجتماعية.

١١. التوزيع العادل للوظائف والسكن والثروة.

❖ المعالجة الأمنية:

١٢. تثقيف المواطنين والعاملين في قطاع الأمن بمبادئ حقوق الإنسان وزيادة مراقبة تطبيق هذه المبادئ.

١٣. نشر ثقافة احترام رجال الأمن وتشديد العقوبات على من يتعرض لسلامتهم.

❖ المعالجة السياسية:

١٤. عدم اللجوء تحت أي ظرف من الظروف لسحب قوات الأمن من جميع مناطق المملكة وذلك كمعالجة سياسية بأي أزمة مستقبلية لما في ذلك من تهديد للسلم الأهلي.



❖ المعالجة الدينية:

- ١٥ . تنظيم المواكب والاجتماعات الدينية.
- ١٦ . وضع الأوقاف السنية والجعفرية تحت مظلة وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وتعمل ضمن رؤية ومعايير ورقابة واحدة لتفادي الازدواجية مع احترام خصوصية المذهب.
- ١٧ . تنظيم دور العبادة بإشراف وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف مع الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.

❖ المعالجة التربوية والفكرية والإعلامية:

- ١٨ . وضع خطة وطنية تتبناها الدولة لتعزيز ثقافة المواطنة وإعادة اللحمة الوطنية، تستعين بخبرات وكفاءات متخصصة لها آلية تنفيذ ومتابعة.
- ١٩ . تطوير مناهج المواطنة والسلام الأهلي ونبذ العنف في المدارس الخاصة والحكومية بعد عمل دراسات وبحوث للتعرف على الأسباب التي أدت إلى انخراط الشباب في الأعمال المخالفة للقانون.
- ٢٠ . إعداد وتنفيذ برامج إعلامية موجهة للأطفال والشباب تعالج الآثار النفسية الناتجة عن الأزمة، وتساهم في تعزيز السلم الأهلي عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.



٢١. تطبيق القانون في كل ما يمس الأمن والسلام الأهلي.
٢٢. تفعيل دور المحافظات والتي تجمع كل الأطياف.
٢٣. تكثيف وزيادة التعاون مع الجيش وقوات الأمن لدعم الأعمال الإنسانية.
٢٤. إنشاء مركز دائم للحوار الوطني.



توافقات المحور الاقتصادي

موضوع (تعزيز التنافسية الاقتصادية)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

❖ التهيئة القانونية والسياسية:

١. السعي لتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الخليجية من قبل جميع دول مجلس التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس والتأكيد على المعاملة بالمثل، خدمة للاقتصاد البحريني.
٢. استكمال وتحديث منظومة القوانين والتشريعات التجارية بما يتواءم مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.
٣. تطوير قانون الخصخصة بما لا يضر بالمصلحة الوطنية مع إعطاء الأولوية للمواطن والقطاع الخاص البحريني وعدم الإخلال بحقوق الموظفين.
٤. تطوير السياسات التي تهدف إلى تحرير السوق المحلية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية.



٥. الإسراع في إقرار قانون العمل الجديد.
 ٦. إنشاء محاكم متخصصة بقضاة متخصصين لفض المنازعات التجارية والمصرفية والعقارية والعمالية بآليات سريعة وتعزيز دور مركز التحكيم التجاري.
 ٧. تفعيل دور مكتب حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتطبيق قوانين الملكية الفكرية.
 ٨. العمل على ترويج البحرين كنقطة جذب اقتصادي مع الاهتمام بالإعلام الخارجي وفتح ملحقيات اقتصادية في العواصم الرئيسية.
 ٩. فتح الحدود أمام المستثمرين الأجانب بالتنقل بين الدول.
- ❖ **إصلاحات وتسهيلات حكومية:**
١٠. مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمالي.
 ١١. إعادة تقييم الرسوم المفروضة على المستثمرين.
 ١٢. مراعاة الدقة والكفاءة في التعيينات مع التأكيد على تكافؤ الفرص.
 ١٣. الإسراع في معالجة مشكلة العمالة الوافدة وخاصة السائبة منها.
 ١٤. الأفضلية للشركات والمقاولين البحرينيين في المناقصات بنسبة (١٠%) مع الربط بالمسؤولية الاجتماعية.



١٥. ضرورة توفير الأراضي الصناعية والاستثمارية والتجارية مع كافة مستلزماتها الخدمية مع مراعاة تكافؤ الفرص.

١٦. إعادة التسهيلات والخدمات المقدمة للبنوك لجذب الاستثمار في هذا القطاع.

١٧. إحداث صدمة إيجابية في الاقتصاد من خلال برنامج إنفاق توسعي وطموح.

❖ دعم القطاعات الإنتاجية:

■ القطاع الصناعي:

١٨. التوسع في الصناعات التحويلية المساندة للصناعات الأساسية.

١٩. دراسة التسهيلات المقدمة للمشاريع الصناعية القائمة في المنطقة.

٢٠. تطوير وتنفيذ استراتيجية متكاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٢١. الإسراع في إنشاء البنية التحتية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع الصناعية.



■ القطاع السياحي:

٢٢. إيجاد هيئة مستقلة تُعنى بتنمية وتطوير القطاع السياحي، ووضع خطة استراتيجية واضحة لتطوير وترويج المنتج السياحي البحريني تركز على المقومات الثقافية والتراثية وتقديم الخدمات العلاجية وسياحة المعارض وجعل البحرين وجهة سياحية مفضلة للأفراد والعائلات.

٢٣. تأمين المساحات الساحلية والشواطئ اللازمة لتطوير الصناعة الفندقية السياحية، والاهتمام بالرياضات والأنشطة الترفيهية البحرية وتنظيم الأنشطة والفعاليات الترويجية الموسمية، وضمان الميزانيات اللازمة لنجاحها.

■ القطاع العقاري:

٢٤. حثّ السلطة التشريعية والحكومة على تطوير منظومة القوانين المتعلقة بتطوير التملك العقاري وتطوير قانون ممارسة المهن المتعلقة بالقطاع العقاري، فضلاً عن ضرورة مراجعة قانون الإيجارات ومد نطاق سريانه ليشمل كافة مناطق البحرين.

٢٥. سرعة تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الإسكانية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية.



٢٦. إيجاد دائرة حكومية تُعنى بالتنظيم العقاري والإسراع باتخاذ ما يلزم قانوناً لتخفيض رسوم التسجيل العقاري.

٢٧. سرعة توفير الدولة للبنية التحتية المكتملة للتطوير العقاري.

❖ التنافسية في البحرين إقليمياً و دولياً:

٢٨. الاهتمام بالموارد البشرية الوطنية كأحد مرتكزات التنافسية والتركيز على الإنتاجية والكفاءة وأخلاقيات العمل وريادة الأعمال ونشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء المؤسسي.

٢٩. قيام السلطة التشريعية والحكومة بدورها في تطوير التشريعات اللازمة لدعم تنافسية الاقتصاد البحريني وتحديث التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الأعمال مثل إقرار قانون الشركات التجارية الجديد وتبني قوانين لحماية الاستثمار.

٣٠. مكافحة الفساد الإداري والمالي بفاعلية، وتفعيل توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتسهيل الإجراءات للقضاء على البيروقراطية وتعزيز ثقافة الحوكمة والمساءلة والشفافية.

٣١. دعم الابتكار كأحد الروافد الأساسية للتنافسية من خلال التشريعات والقوانين وتأمين الموارد والإمكانيات واستحداث الحوافز والآليات اللازمة لذلك وتضمينه في المناهج التعليمية.



٣٢. حثّ مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع البنوك العاملة في البحرين بالعمل على تقليص الفارق بين سعر الفائدة للودائع والقروض.
٣٣. البيئة السياسية المستقرة والأمن من ركائز تنافسية الاقتصاد البحريني.
٣٤. دعم جهود تمكين المرأة البحرينية اقتصادياً، وتوفير التشريعات والخدمات المساندة اللازمة لتفعيل دورها وزيادة مشاركتها في سوق العمل.

❖ الرؤية ٢٠٣٠:

٣٥. الإسراع في تطوير القدرة التنفيذية للحكومة بالتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية لضمان تحقيق الرؤية ٢٠٣٠، وتنفيذ الخطط والبرامج بفاعلية، وقيام الحكومة بوضع مؤشرات الأداء وقياسها، وسرعة اتخاذ الخطوات التصحيحية.
٣٦. تطوير الإطار القانوني المنظم لعمل مجلس التنمية الاقتصادية وعلاقته بالحكومة وبما يدعم المجلس في ممارسة الاختصاصات الموكلة إليه، لاسيما في مجال التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد البحريني.
٣٧. تطوير أداء (تمكين) بما يحقق انسجامها مع أهداف الرؤية الاقتصادية وقياس ونشر المددود من برامجها.



❖ التعليم والتدريب:

٣٨. زيادة الاهتمام بمهارات الاتصال والتفكير العلمي والإبداعي ومهارات حل المشاكل والمبادرة الفردية والفكر الناقد في مراحل التعليم المختلفة.

٣٩. مراجعة وتقييم فاعلية برامج التدريب والتأهيل ومواءمتها بالاحتياجات الفعلية في سوق العمل.

٤٠. تطوير سياسة الابتعاث من حيث العدد والنوع والتخصص بما يلبي الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد الوطني مع مراعاة تكافؤ الفرص.

٤١. تطوير استراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع العام والخاص بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني.

❖ التمكين الاقتصادي:

٤٢. زيادة مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الاقتصادية، وتمثيلهم في المؤسسات والشركات الحكومية المعنية بالنشاط الاقتصادي.



ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

❖ التهيئة القانونية والسياسية:

١. منع الترخيص للمسيرات والاعتصامات في العاصمة الاقتصادية.
٢. إبعاد النقابات العمالية عن الشأن السياسي.



موضوع (مستوى الخدمات الحكومية)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

❖ الخدمات الصحية:

١. الإسراع في إصدار قانون التأمين الصحي الإلزامي على العاملين الأجانب في البحرين.

٢. الارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات الصحية الحكومية وتوفير بيئة جاذبة للقطاع الخاص للتكامل مع الخدمات الصحية الحكومية الحالية.

❖ رسوم الخدمات الحكومية:

٣. ضرورة قيام جميع الأجهزة الحكومية بوضع ونشر مؤشرات أداء لمستوى خدماتها مقارنة بالمعايير الدولية ومراقبتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

٤. دراسة وتقييم الرسوم الحكومية ومواءمتها مع القوانين، بما يعزز أداء الاقتصاد البحريني وأخذاً بالاعتبار المستوى المعيشي للمواطنين.



٥. توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص لتساهم في تكوين شراكة مع القطاع العام لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة في مراعاة مصلحة المواطن أولاً في الحصول عليها بالجودة والأسعار المناسبة.

❖ الخدمات التعليمية والتدريبية:

٦. تحسين جودة مخرجات التعليم والتدريب ضمن استراتيجية وطنية وربطها باحتياجات سوق العمل.

٧. إعداد دراسة لتطوير المناهج التعليمية بما يتماشى مع الرؤية الاقتصادية أخذاً بالاعتبار الابتكار والإبداع والمبادرة الفردية كمرتكزات مستقبلية في تطوير هذه المناهج.

٨. توفير الحوافز المباشرة وغير المباشرة لمساندة القطاع الخاص في الاستثمار في خدمات وبرامج التعليم العالي.

٩. وضع ميثاق وضوابط واشتراطات ضمن قانون ملزم لجميع موفري الخدمات التعليمية في الجامعات والمدارس الخاصة.

❖ الخدمات الإسكانية:

١٠. استخدام المساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في معالجة المشكلة الإسكانية كأولوية، مع وضع جدول زمني صارم للتنفيذ.



١١.مراجعة معايير واشتراطات الحصول على الخدمات الإسكانية لتوسعة قاعدة فئات المستفيدين، وتقليص فترة الانتظار للحصول على الخدمات الإسكانية بما لا يتجاوز خمس سنوات.

١٢.العمل على إنشاء مركز تطوير بحوث البناء والتشييد بالتعاون مع بقية دول مجلس التعاون.

❖ حماية البيئة:

١٣.اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وعلاج التلوث وزيادة المساحة الخضراء وتوسعتها.

١٤.تطوير معايير وإجراءات الحصول على التراخيص وإيجاد آلية تنفيذية فعّالة للتنفيذ والتعامل مع المصانع والمؤسسات المسببة للتلوث بما يكفل حماية البيئة الوطنية.

❖ حماية المستهلك:

١٥.الإسراع في إصدار قانون عصري لحماية حقوق المستهلك يتضمن تطبيق حقوق المستهلك الثابتة التي تم التصديق عليها من قبل الأمم المتحدة في أبريل ١٩٨٥م، مع العناية بتكريس مبدأ تطبيق المواصفات والاشتراطات العالمية على كافة المواد الاستهلاكية المستوردة ورفع درجات الإفصاح والنشر حول جميع البيانات والمعلومات التي تتعلق



بحماية المستهلك، وإيجاد آلية واضحة المعالم وسريعة التعامل مع الشكاوى والتظلمات التي تمس المواطن وحماية المستهلك.

❖ خدمات التأمين والتقاعد:

١٦. القيام بدراسة اكتوارية دقيقة تأخذ بالاعتبار أنظمة التقاعد والمزايا والرسوم التقاعدية والمعايير الأخرى المرتبطة بالتقاعد بشكل عام.

١٧. رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي أخذاً بالاعتبار المتغيرات التي أثرت على المستوى المعيشي للمواطن.

١٨. إنشاء آلية رقابية للاستغلال الأمثل للمدخرات التقاعدية بما يساهم في زيادة وتنويع قاعدة الاستثمارات وزيادة عوائدها ومنافعها على المتقاعد بشكل خاص والمواطن بشكل عام.

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

❖ حماية المستهلك:

- تطوير إدارة حماية المستهلك في وزارة الصناعة والتجارة.



موضوع (الحوكمة في إدارة المال العام)

تم التوافق على الآتي:

❖ ديوان الرقابة المالية والإدارية:

١. تطوير وتوسعة مهام واختصاصات وصلاحيات ديوان الرقابة المالية والإدارية على المال العام.
٢. وضع برنامج تنفيذي لتطبيق توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
٣. إلزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتحريك دعاوى قضائية ضد المخالفين والمتلاعبين بالمال العام.
٤. تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجان التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة والدفان.
٥. إلحاق ديوان الرقابة المالية والإدارية بمجلس النواب. (ملاحظة: لم يتم التوافق عليها لاحقاً).



❖ الحوكمة:

٦. إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق نظم الحوكمة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية من خلال إدارة محددة.
٧. إلزام الهيئات والشركات الحكومية وتلك التي تساهم فيها الحكومة بما يزيد عن (٣٠%) من رأس المال بتطبيق أنظمة وإجراءات الحوكمة.
٨. تطبيق إجراءات الرقابة المالية على الصناديق والجمعيات التي تعمل بجمع المال العام والتبرعات.

❖ الشركات والمؤسسات الحكومية:

٩. وضع معايير ومتطلبات كفاءة واضحة لممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية تضمن تكافؤ الفرص، وتوافق مع ما وقعت عليه البحرين من اتفاقيات دولية.
١٠. تحديد فترة عضوية ممثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية لمدة لا تزيد عن دورتين متتاليتين كحد أقصى، مع عدم تكرار العضوية في أكثر من مجلسي إدارة في نفس الوقت.



❖ أملاك الدولة:

١١. إصدار تشريعات لتنظيم وإدارة أملاك الدولة بما يضمن حمايتها وكفاءة استغلالها والرقابة عليها مع حصرها ونشرها ضمن قاعدة معلومات جغرافية شاملة، وإخضاع تأجيرها لنظام المزايدات العامة.
١٢. الاستمرار والتوسع في سياسة نقل أموال الدولة والممتلكات العامة إلى شركات حكومية قابضة.
١٣. إعادة الأراضي الشاسعة والسواحل الملكية للدولة.

❖ جمع المال للمنفعة العامة:

١٤. تفعيل الدور الرقابي لجهات الاختصاص الحكومية فيما يتعلق بمجالات جمع المال للمنفعة العامة والتصرف فيها.

❖ سرية المعلومات وأهميتها نشرها:

١٥. التسريع في تطبيق قانون الإفصاح عن الذمم المالية لمن يتولى المناصب والمراكز الحكومية العليا.
١٦. سرعة إصدار تشريع قانوني يهدف إلى تأمين حق الحصول على جميع المعلومات والبيانات العامة والتي لا تمس بالأمن الوطني.



موضوع (إعادة توجيه الدعم)

تم التوافق على الآتي:

❖ تأثير سياسات الدعم في عجز الموازنة والحلول:

١. تطوير الآليات اللازمة لضبط مصروفات الوزارات والمؤسسات الرسمية وإيقاف الهدر المالي وتخفيض الامتيازات دون المساس بأجور المواطنين واحتياجاتهم الرئيسية.
٢. تنويع مصادر الدخل القومي وتوسعة قاعدة الإيرادات غير النفطية.
٣. دراسة سياسة الضرائب غير المباشرة وإمكانية استحداث ضرائب دخل على الشركات والمؤسسات الكبيرة، آخذين بالاعتبار السياسات السائدة في دول مجلس التعاون.
٤. دراسة أوضاع المؤسسات والشركات الحكومية ذات الأهمية الاستراتيجية لمستقبل الاقتصاد الوطني بهدف تخفيض الدعم وترشيده عن طريق زيادة الإنتاجية ورفع المقدرة التنافسية.



❖ تحديد الفئات المستهدفة من الدعم الحكومي:

٥. إعداد دراسة تهدف إلى وضع تعريف واضح ودقيق للأسر ذات الدخل المحدود، والفئات المستهدفة من الدعم الحكومي ووضع الآليات المناسبة لإيصال الدعم إلى مستحقيه من المواطنين البحرينيين.

❖ وسائل وأهداف توجيه الدعم الحكومي:

٦. دراسة زيادة الدعم الحكومي للمحتاجين من المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٧. استحداث الآليات المناسبة لدعم المواد الغذائية وتوظيفها لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه من المواطنين.

٨. تكليف الجهات المختصة بإعداد دراسة كل أربع سنوات حول الدعم الحكومي، وعن مدى تحقيقه لأهدافه، والنتائج المتوقعة منه، بالتعاون مع الجهات المختصة والكوادر الوطنية المتخصصة لتعديل مسار الدعم وشروط استحقاقه.

❖ تحقيق العدالة الاجتماعية:

٩. تحسين المستوى المعيشي للمواطنين برفع الرواتب من خلال زيادة الإنتاجية.



توافقات المحور الحقوقي

موضوع (حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

١. ضمان حماية المرأة من العنف.
٢. تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل.
٣. التمكين السياسي للمرأة.
٤. منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي.
٥. زيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري وتزويدها بالمختصين المؤهلين.
٦. التمكين الاقتصادي للمرأة.
٧. دعم المرأة المعيلة لأسر فقدت عائلها بسبب "الموت، المرض، الهجرة" من خلال حفظ حقها في الضمان الاجتماعي وتوفير الخدمة الإسكانية، ودعمها مادياً ومعنوياً.
٨. شغل المرأة المناصب العليا في الدولة على أساس الكفاءة وليس الكوتا.
٩. تطبيق اتفاقية السيداو ضمن التشريعات الوطنية بشرط عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.



١٠. الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالمرأة وتفعيل تنفيذها.
١١. سن تشريعات خاصة بمعلمات رياض الأطفال مع زيادة رواتبهن.
١٢. توفير الخدمات الإسكانية للمرأة المطلقة والأرملة والعازبة والمهجورة.
١٣. تحقيق الضمان الاجتماعي للمرأة غير المتزوجة.
١٤. تحسين صورة المرأة بعدم استغلالها في وسائل الإعلام.
١٥. النظر في أجور النساء والرجال بالقطاع الخاص.
١٦. استحداث علاوة للمرأة المطلقة والأرملة والعازبة والمعيلة لأسر فقدت عائلها بسبب "الموت أو المرض أو الهجرة"، وللأطفال من أم بحرينية.
١٧. فتح المجال للمرأة المعاقة للعمل في الحكومة.
١٨. تفرغ المرأة العاملة التي لديها معاق ساعتين يومياً.
١٩. الدراسة الجادة لسلبات وإيجابيات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل تعزيز دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة.
٢٠. إلزام وزارة التربية والتعليم، والجامعات العامة والخاصة لوضع مناهج ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم وفقاً لنوع إعاقاتهم في المدارس الحكومية والخاصة.
٢١. إدراج برامج توعوية حول ثقافة التربية الجنسية في المؤسسات التعليمية.



٢٢. التأكيد على احترام حقوق الطفل في العملية التعليمية في المراحل الأولى ما قبل سن الدراسة.
٢٣. تدريب الكادر التعليمي واستمرارية تأهيله لتدريس الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢٤. إلزام وزارة التربية والتعليم بتوفير المواصلات للطلبة المعاقين.
٢٥. توفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتأهيلهم للعمل بمختلف المجالات بما يتلاءم وإعاقتهم مع توفير سبل السلامة والأمان إليهم.
٢٦. الإسراع في إنشاء مركز متخصص للقياس والتشخيص للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس علمي مدعوم بكوادر مؤهلة كافية.
٢٧. تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة البيئة الصحية والتعليمية والمهنية والترفيهية لهم في المجتمع.
٢٨. احترام خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة في تقديم مختلف الخدمات الضرورية اللازمة لهم.



٢٩. تقديم الدعم المالي اللازم من الدولة لمؤسسات المجتمع المدني التي ترعى الأطفال ذوي الإعاقة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني التي ترعى الأشخاص ذوي الإعاقة وفق تخصصاتهم.
٣٠. رفع سن الطفل إلى (١٨) عاما وتعديل ذلك في جميع التشريعات الوطنية.
٣١. تطوير المناهج الدراسية وتكييفها لتلبي احتياجات الموهوبين وتراعي الفروق الفردية.
٣٢. رعاية الدولة للمعاق عند وفاة من يرعاه.
٣٣. إعداد دورات تدريبية لأهل المعاق لتحسين نفسياتهم وتعليمهم كيفية التعامل مع هذه الفئة.
٣٤. تمتع المعاق بنفس حقوق أقرانه في الوصول إلى أعلى درجات التعليم.
٣٥. تفعيل البطاقة التعريفية للمعاق.
٣٦. وضع برنامج وطني لتشييد بنية تحتية متضمنة وسائل المواصلات المناسبة لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مختلف المرافق الخاصة والعامة بالمملكة.



٣٧. إلزام الدولة بتحمل تكاليف تعليم المعاق في المراكز الخاصة ممن لم يتم إدماجهم في المراكز الحكومية.

٣٨. تطوير المركز الخاص بصناعة الأطراف الصناعية.

٣٩. زيادة الدعم المالي المباشر للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٠. بناء مراكز متخصصة تعنى بالإعاقات الشديدة وذوي الإعاقات المزدوجة.

٤١. حق المعاق الرياضي في الحصول على مكافآت أسوة بأقرانه من الرياضيين.

٤٢. تجريم التحريض على زج الأطفال في المظاهرات والمسيرات وحمل الشعارات الطائفية وتشجيعهم على العنف.

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

١. تأييد إصدار قانون أحكام الأسرة.

٢. تأييد إصدار قانون موحد للأحكام الأسرية وإلزاميته اختيارية.

٣. الموافقة بتحفظ على إصدار قانون أحكام الأسرة.

٤. تأجيل مناقشة القانون وطرحه لاحقاً.



٥. طرح القانون بعد العرض على المرجعية مع ضمانات دستورية.
٦. رفض إصدار القانون.
٧. خفض سن التقاعد للمرأة.
٨. التمكين القضائي للمرأة.



موضوع (السلطة القضائية)

أولاً: تم التوافق على الآتي:

❖ استقلالية القضاء:

١. الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية.

❖ تشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية:

٢. تشكيل المجلس الأعلى بالتعيين وليس بالانتخاب لضمان عدم تسييس القضاء.

٣. عدم الجمع بين منصب التفتيش وعضوية المجلس الأعلى للقضاء.

٤. تعديل قانون المحكمة الدستورية، في حالة غياب رئيس المحكمة يتولى الرئاسة نائب عنه.

❖ تطوير السلطة القضائية:

٥. إنشاء دوائر متخصصة، وزيادة عدد القضاة، ومعاونيهم.

٦. مراجعة التشريع المتعلق بالحراسة القضائية، وتعديله.

٧. تطوير قواعد وتيسير إجراءات تنفيذ الأحكام.

٨. وضع التدابير والآليات واقتراح التشريعات للتقصير من أمد التقاضي.



٩. تطوير الجهاز الإداري المعاون للقضاة.
١٠. تطوير مكتبة خاصة للقضاة.
١١. تدريب القضاة على حقوق الإنسان وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين.
١٢. تقليل مدة الحبس الاحتياطي.
١٣. تطوير آلية التبليغ.
١٤. إنشاء غرفة في محكمة التمييز لنظر القضايا الشرعية إجرائيا.
١٥. تسهيل إجراءات التقاضي باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
١٦. تطوير مكاتب الإرشاد الأسري.
١٧. تقليل رسوم التقاضي.
- ❖ **تعيين وترقية القضاة والرقابة عليهم:**
١٨. التأكيد على استمرار تعيين القضاة عن طريق الاختبارات.
١٩. أن يكون اختيار القضاة على معايير موضوعية وعلمية.



❖ تحسين أوضاع القضاة:

٢٠. للقضاة الحق في التعبير عن آرائهم بما لا يخل بمقتضيات عملهم.
٢١. زيادة رواتب القضاة وإعطائهم امتيازات خاصة لتحسين مستواهم الاجتماعي.
٢٢. العمل على تدريب القضاة وتأهيلهم.
٢٣. للقضاة الحق في تشكيل التجمعات الخاصة بهم.

ثانياً: لم يتم التوافق على الآتي:

❖ تطوير السلطة القضائية:

- إنشاء مبنى مستقل للسلطة القضائية.



موضوع (حرية التعبير وحرية التجمع)

تم التوافق على الآتي:

❖ المطبوعات والنشر والإعلام المرئي والمسموع:

١. الإسراع في تمرير قانون الصحافة والنشر عبر القنوات التشريعية.
٢. الإسراع في إصدار قانون الإعلام المرئي والمسموع.
٣. تفعيل ميثاق شرف الصحفيين.
٤. عدم حبس الصحفي مع التأكيد على أن يتضمن القانون الضوابط المهنية والأخلاقية التي تضمن عدم سوء استغلال المهنة.
٥. تشكيل مجلس أعلى للصحافة من صحفيين ومن العاملين في الشأن الإعلامي ومن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
٦. التأكيد على حق الصحفي في الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية.
٧. عدم إغلاق الصحيفة إلا بحكم قضائي.



٨. عدم منع دخول المصنفات الخارجية إلا بحكم قضائي.

٩. عدم فصل الصحفي تعسفياً بسبب رأيه.

١٠. تجريم ازدراء الأعراف والأديان والطوائف.

❖ الإعلام الإلكتروني:

١١. الإسراع في إصدار قانون للإعلام الإلكتروني مع مراعاة المعايير المعمول بها دولياً.

❖ الاجتماعات العامة والمسيرات:

١٢. إعادة النظر في قانون تنظيم الاجتماعات والمسيرات مع مراعاة المعايير الدولية وحقوق الإنسان.

١٣. منع إشراك الأطفال في التجمعات والمسيرات وفق تعريف قانون الطفل لسن الطفل.

١٤. النظر في قانون المسيرات على أن يراعي الأسس التربوية للطفل، ولا يمس حقوق الإنسان، وأن يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية.

١٥. التأكيد على مسؤولية السلطات الأمنية في توفير الحماية للمشاركين في المسيرات والتجمعات المرخصة.



١٦. كفالة حرية الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية.
١٧. عدم تحويل التجمعات الدينية لمسيرات غير مرخصة.
١٨. عدم رفع الأعلام والصور الأجنبية والشعارات المسيئة خلال المسيرات والتجمعات.



موضوع (حقوق الإنسان)

تم التوافق على الآتي:

١. إنشاء هيئة العدالة والإنصاف والمصالحة الوطنية.
٢. دعم وتيسير برامج وطنية للتوعية بمبادئ حقوق الإنسان في المجتمع على المستويين الرسمي والأهلي بمختلف الآليات والوسائل.
٣. الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الحقوقية الدولية والبروتوكولات الاختيارية التي لم تنضم إليها مملكة البحرين، وتوفيق القوانين الوطنية بشأنها.
٤. تدريب وتثقيف منفذي القانون على احترام حقوق الإنسان.
٥. إيجاد ضوابط تمنع تسييس العمل الحقوقي.
٦. إيجاد ضوابط لمنع الإساءة لحقوق من تشرف بالحصول على الجنسية البحرينية.
٧. التأكيد على مراعاة الشريعة الإسلامية عند التصديق والانضمام إلى الاتفاقيات الحقوقية الدولية.
٨. الاستمرار في التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية.



٩. تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
١٠. مراجعة حقوق الأطفال واستحداث الآليات المناسبة لضمان عدم انتهاكها.
١١. التنسيق بين كافة الجهات الحكومية والأهلية لوضع خطط تحفظ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
١٢. تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بوجه خاص، والفضاء المدرسي بوجه عام.
١٣. إنشاء خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان على مستوى مملكة البحرين.



مرئيات المقيمين من شخصيات عامة وممثلي الجمعيات الأجنبية والأندية العربية والأجنبية والكنائس



عقدت جلسة خاصة لمحور المقيمين، حيث حضر عدد من ممثلي الجمعيات الأجنبية والأندية العربية والأجنبية والكنائس، وعدد من الشخصيات العربية والأجنبية، وقد تم استعراض مجموعة من البنود، كما تم طرح عدد من المرئيات من قبل المشاركين، وذلك على النحو الآتي:

(أ) استعراض البنود:

١. الإسكان.
٢. البنية التحتية.
٣. العدالة.
٤. العمل.
٥. التدريب.
٦. تصاريح الدخول (التأشيرات).
٧. التسوية.
٨. الارتباط.
٩. الحكومة.
١٠. الحافز.
١١. التطبيع.
١٢. القطاعات (الاستثمار الخارجي، المال، الأملاك الثابتة، السياحة).



١٣. الجانب الاجتماعي (النوادي، المجتمعات الدينية، الدعم الحكومي).
١٤. الجانب الشخصي (المواطنة، ملكية الأراضي).
١٥. حظر السفر.
١٦. الأزواج.
١٧. الأطفال والشباب.
١٨. التعليم.
١٩. الأمور الدولية.
٢٠. وسائل الإعلام.
٢١. البيئة.

(ب) استعراض المرئيات:

١. تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وتطوير الثقافة السياحية والثقافة الطبية والعلاجية، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمجال السياحة.
٢. رفع الحواجز أمام الاستثمار في البحرين، وإصلاح قطاع الاتصالات والعطاءات.
٣. تسهيل أمور التملك في البحرين من قبل المقيمين في البحرين.
٤. إعادة النظر في منح تأشيرات الإقامة والدخول لمملكة البحرين.



٥. توفير سكن خاص للعمالة الأجنبية، حيث تتولى الحكومة توفير المكان المناسب ووسائل النقل.
٦. حفظ حقوق العاملات في المنازل بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية، وتأسيس مكتب لتلقي الشكاوى.
٧. حق احتفاظ العمال الأجانب بهوياتهم وجوازات سفرهم.
٨. تخصيص مقعد واحد في كل من مجلس الشورى والمجلس البلدي وغرفة تجارة وصناعة البحرين لتمثيل المقيمين.
٩. حفظ حق النساء العاملات والمقيمات فيما يخص الرواتب وكفالة الأبناء وحق الأمومة أسوة بالمواطنات.
١٠. توقيع نظام التأمين الخاص بالسفارة الهندية.
١١. إنشاء مركز ناطق بجميع اللغات يعنى بأمور المقيمين وتسهيل معاملاتهم.
١٢. منح العمالة الأجنبية الحق في الحصول على تعويض مخاطر العمل أسوة بالعمالة البحرينية.
١٣. إنشاء دور عبادة للديانات التي لا تمتلك دوراً لممارسة شعائرها الدينية.
١٤. إعادة النظر في آلية منع السفر.



١٥. قبول الأطفال من ذوي التخلف العقلي الشديد من أبناء المقيمين في المراكز المنشأة من قبل الدولة.
١٦. إنشاء مركز للدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية للتعرف على مشاكل الناس ومعالجتها وتطور أوضاعهم.
١٧. تأسيس مركز تدريب وتأهيل للعاملين من ذوي الدخل المتدني.
١٨. إعادة النظر في أنظمة وقوانين هيئة تنظيم سوق العمل، وتسهيل إجراءاتها على العاملين والمقيمين.
١٩. إصلاح الضرر الحاصل من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي والذي عمل على تشويه صورة البحرين.
٢٠. النظر في أمر تغيير الكفالة الخاصة بمدرسي ومدرسات المدارس الخاصة.
٢١. تسهيل أمور إصدار (الفيزا) الخاصة بالنوادي الاجتماعية الأجنبية.
٢٢. الأسس القائمة بالنسبة للمعاملات الحكومية متوافرة لكنها بحاجة لمعايرة، لتسهيل الأمر على المقيمين بما يتناسب مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠.
٢٣. الاستثمار في قطاع الفنادق لتوفير فرص عمل للبحرينيين.
٢٤. توفير التدريب الملائم للأبناء على حب الوطن واحترام رموزه.



٢٥. منح المستثمرين الأجانب إقامة دائمة لما تستدعيه شروط الاستثمار بدلاً من الإقامة قصيرة الأمد.
٢٦. تسهيل عملية منح وإصدار تأشيرات الزيارة لرجال الدين لإقامة الفعاليات الدينية في الكنائس.
٢٧. منح أبناء المقيمين فوق سن (١٨) سنة مزيداً من الحقوق والامتيازات.
٢٨. الارتقاء بسقف الحرية في الإعلام الرسمي.
٢٩. تأسيس وزارة للسياحة.
٣٠. السماح بتعليم اللغة العربية لأبناء الجاليات غير العربية.

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

المشاركون



أ) المدعوون للمشاركة في المحاور الرئيسية الأربعة:

انطلاقاً من مبدأ الشراكة الوطنية، فقد وُجّهت بناءً على التكليف الملكي السامي دعوات لزخم كبير وفاعل من مؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات العامة، وذلك للمشاركة في جلسات المحاور الرئيسية الأربعة (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الحقوقي)، وقد شارك في حوار التوافق الوطني زخم من الفعاليات المجتمعية والوطنية، حيث كان الحضور على النحو الآتي:

أولاً: أعضاء السلطة التشريعية

- أعضاء السلطة التشريعية بغرفتيها، وتولى كل مجلس ترتيب حضور أعضائه للجان المنعقدة.

**مجلس الشورى:

المشاركون	م
علي صالح عبدالله الصالح	١
جمال محمد عبدالرحمن فخرو	٢
د. بهية محمد جواد الجشي	٣
إبراهيم محمد علي بشمي	٤
أحمد إبراهيم محمود بهزاد	٥
جمعة محمد جمعة الكعبي	٦



المشاركون	م
جهاد حسن إبراهيم بوكمال	٧
حمد مبارك حمد النعيمي	٨
دلال جاسم عبدالله الزايد	٩
رباب عبدالنبي سالم العريض	١٠
سميرة إبراهيم عبد الرسول رجب	١١
سيد ضياء يحيى علي الموسوي	١٢
د. الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة	١٣
صادق عبدالكريم الشهابي	١٤
د. صلاح علي محمد عبدالرحمن	١٥
د. عائشة سالم مبارك	١٦
عبدالجليل عبدالله العويناتي	١٧
عبدالرحمن إبراهيم عبدالسلام	١٨
عبدالرحمن عبدالحسين جواهري	١٩
عبدالرحمن محمد جمشير	٢٠
د. عبدالعزيز حسن علي أبل	٢١
علي عبدالرضا الشيخ سلمان العصفور	٢٢
فؤاد أحمد جاسم الحاجي	٢٣
أ. لولوة صالح عبدالله العوضي	٢٤
محمد حسن الشيخ منصور الستري	٢٥
محمد حسن باقر جاسم رضي	٢٦



المشاركون	م
محمد سيف جبر المسلم	٢٧
منيرة عيسى صالح بن هندي	٢٨
د. ناصر حميد الشيخ إبراهيم المبارك	٢٩
نانسي دينا ايلي خضوري	٣٠
د. ندى عباس حفاظ	٣١
هاله رمزي فايز قريصة	٣٢

** مجلس النواب:

المشاركون	م
عبد الله خلف الدوسري	١
عادل عبد الرحمن المعاودة	٢
أحمد إبراهيم راشد الملا	٣
جاسم أحمد السعيد	٤
حسن سالم الدوسري	٥
خميس حمد الرميحي	٦
عادل عبد الرحمن العسومي	٧
عبد الحميد جلال المير	٨
عبد الرحمن راشد بومجيد	٩
عبد الله علي جابر حويل	١٠



المشاركون	م
عثمان محمد شريف الرئيس	١١
عدنان محمد هلال المالكي	١٢
د. علي أحمد عبد الله	١٣
علي أحمد علي زايد	١٤
عيسى عبد الجبار الكوهجي	١٥
عيسى علي القاضي	١٦
غانم فضل البوعيين	١٧
لطيفة محمد القعود	١٨
محمد إسماعيل العمادي	١٩
محمود يوسف المحمود	٢٠

ثانياً: رؤساء المجالس البلدية

● رؤساء المجالس البلدية.

المشاركون	الجهة	م
عبدالرزاق عبدالله حطاب	رئيس المجلس البلدي للمحافظة الوسطى	١
عبدالناصر يوسف المحميد	رئيس المجلس البلدي لمحافظة المحرق	٢
مجيد ميلاد الجزيري	رئيس المجلس البلدي لمحافظة العاصمة	٣
محسن علي البكري	رئيس المجلس البلدي للمحافظة الجنوبية	٤



ثالثاً: الجمعيات السياسية

- (١٧) جمعية سياسية، مع إتاحة المشاركة بواقع خمسة ممثلين عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
أحمد خضر حيدر	جمعية الإخاء الوطني	١
حسن عبدالعظيم أكبر		
محمد حاجي شهابي		
موسى غلوم الأنصاري		
يوسف أمر الله قدرت		
أحمد يوسف المالكي	جمعية الأصالة الإسلامية	٢
جمال داوود سلمان		
رمزان عبدالله النعيمي		
عيسى أحمد أبو الفتح		
د. عيسى جاسم المطوع		



المشاركون	الجهة	م
جعفر كاظم علي	جمعية التجمع القومي الديمقراطي	٣
د. حسن علي العالي		
غازي جاسم زبر		
محمد أحمد الجابر		
محمود علوي القصاب		
د. أكبر جعفري	جمعية التجمع الوطني الدستوري	٤
خالد إبراهيم الكلبان		
ريما عبدالرحمن الباكر		
عبدالرحمن إبراهيم الباكر		
علي ناصر العطاوي		
د. أحمد حسين الدوسري	جمعية الحوار الوطني (الحوار)	٥
سهام أحمد الشيخ		
عبدالله باقر حسن باقر		
عيسى ناصر النعيمي		
د. هالة بدر صليبيخ		



المشاركون	الجهة	م
حسن عبدالله المدني	جمعية الرابطة الإسلامية	٦
شفيق خلف الشارقي		
عبدالحسين عبدالمهدي الشيخ		
علي عمران العمران		
د. ناظم صالح الصالح		
أحمد الهرمسي الهاجري	جمعية الشورى الإسلامية	٧
بدرية مهنا المسلماني		
خالد علي آل محمود		
عادل عبدالله بوعلي		
هود يوسف المحمود		
أحمد جابر محمد جابر	جمعية الصف الإسلامي (صف)	٨
أحمد محمد علي مثنى		
صباح راشد الدوسري		
عبدالله خليل بوغمار		
محمد يوسف الكعبي		



المشاركون	الجهة	م
حافظ علي محمد حاجيه	جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)	٩
رضي محسن الموسوي		
فريدة غلام إسماعيل		
محمود علي حافظ		
د. منيرة أحمد فخرو		
د. سهير سند المهندي	جمعية الفكر الحر	١٠
طلال محمد السليطي		
عبد الأمير حسن الستراوي		
ليلي رجب زايد		
د. منى برهان غزال		
د. حسن مدن	جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي	١١
د. شيخة عبدالله الزباني		
عبد الجليل صالح النعيمي		
عبد النبي سلمان أحمد		
علي محمد حسين		



المشاركون	الجهة	م
د. أحمد يعقوب العطاوي	جمعية المنبر الوطني الإسلامي	١٢
خالد محمد القطان		
د. عبداللطيف أحمد الشيخ		
كمال يوسف الشهابي		
ناصر الشيخ عبدالله الفضالة		
أحمد سند البنعلي	جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي	١٣
د. جاسم إبراهيم المهزوع		
حمد أحمد العثمان		
د. عبدالعزيز محمد بوليلة		
يحيى إبراهيم نور الدين		
عارف يوسف الملا	جمعية حركة العدالة الوطنية (عدالة)	١٤
عبد الولي عبدالله القشار		
عيسى جاسم سيار		
عبدالله عبدالرحمن هاشم		
يوسف عبدالله يوسف		



المشاركون	الجهة	م
أحمد جمعة مبارك	جمعية ميثاق العمل الوطني	١٥
جعفر علي الدرازي		
محمد شاهين البوعينين		
محمد عبدالقادر خنجي		
وداد محمد الفاضل		
السيد جميل كاظم حسن محمد	جمعية الوفاق الوطني الإسلامي	١٦
السيد هادي الموسوي		
بشرى الهندي		
خليل إبراهيم المرزوق		
د. عادل علي عبدالله	جمعية تجمع الوحدة الوطنية	١٧
د. عبدالحميد عبدالجبار الكوهجي		
عبدالعزيز عبدالله موسى		
عبدالله سعد الحويحي		
د. ناجي راشد العربي		



رابعاً: غرفة تجارة وصناعة البحرين

- غرفة تجارة وصناعة البحرين، مع إتاحة المشاركة بواقع خمسة ممثلين عن الغرفة.

المشاركون	الجهة	م
إبراهيم محمد علي زينل	غرفة تجارة وصناعة البحرين	١
جواد يوسف الحواج		٢
خالد علي راشد الأمين		٣
صقر شاهين صقر		٤
عصام عبدالله فخرو		٥

خامساً: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن المؤسسة.

المشارك	الجهة	م
عبدالرحمن عقيل الجناحي	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	*



سادساً: الجمعيات الاجتماعية

- (٢٤) جمعية اجتماعية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
بدرية يوسف نقي	جمعية الإنجاز البحرينية	١
محمود ناصر التوبلاني	الجمعية الأهلية لدعم التعليم والتدريب	٢
فاضل حبيب عبد الرسول	جمعية البحرين الاجتماعية الثقافية	٣
سمية حسين عبدالرحمن	جمعية البحرين للأطفال ذوي الصعوبة في السلوك والتواصل	٤
فيصل حسن فولاذ	جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان	٥
جاسم محمد سيادي	الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم	٦
فوزية محروس المحروس	الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة	٧
عبدالله أحمد الدرازي	الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان	٨
إسحاق راشد الكوهجي	الجمعية البحرينية للباحثين والمخترعين	٩
ضياء عبدالعزيز توفيق	الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي	١٠
علي سبت	الجمعية البحرينية للجامعيين	١١
د. محمد علي الأنصاري	الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية	١٢
خالد محمد كانو	الجمعية البحرينية للشركات العائلية	١٣



المشاركون	الجهة	م
شرف محسن الموسوي	الجمعية البحرينية للشفافية	١٤
يوسف عيسى الهاشمي	جمعية الحقوقيين البحرينية	١٥
عبدالله عيسى أحمد	جمعية العائلة البحرينية	١٦
محمد خالد بو مطيع	جمعية المرصد البحريني لحقوق الإنسان	١٧
خليل إبراهيم نور الدين	جمعية المنتدى	١٨
د. فوزي عبدالله أمين	جمعية الهلال الأحمر البحريني	١٩
ماجد ناصر شرف	جمعية حماية المستهلك البحرينية	٢٠
راشد الغائب	جمعية حوار	٢١
د. عادل حسن الحمد	جمعية مودة	٢٢
عادل سلطان المطوع	المركز البحريني للحراك الدولي	٢٣
عبداللطيف أحمد الزباني	نادي الخريجين	٢٤

سابعاً: الجمعيات الشبابية

● (٧) جمعيات شبابية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
علي حسين شرفي	جمعية البحرين الشبابية	١
أحمد شبيب فرج	جمعية الشباب الإسلامي	٢
غسان جاسم سرحان	جمعية الشباب الديمقراطي البحريني	٣



المشاركون	الجهة	م
نور حسين آل عباس	جمعية الشبيبة البحرينية	٤
صباح عبدالرحمن الزباني	جمعية المستقبل الشبابة	٥
سلمان علي إبراهيم	منتدى الجامعيين	٦
ميساء أحمد النيباري	نادي صناعات الحياة البحريني	٧

ثامناً: الجمعيات المهنية

- (٢٧) جمعية مهنية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
إبراهيم عبدالله بوهندي	أسرة الأدباء والكتاب	١
د. خالد برهان الدين العوضي	جمعية أصحاب الصيدليات ومستوردي الأدوية	٢
هدى إبراهيم آل محمود	جمعية الاجتماعيين البحرينية	٣
د. عادل حمد عبدالرحمن	جمعية الإداريين البحرينية	٤
د. نبيل محمد الأنصاري	جمعية الأطباء البحرينية	٥
د. أحمد هاشم اليوشع	جمعية الاقتصاديين البحرينية	٦
د. عبدالله يوسف الحواج	جمعية الأكاديميين البحرينية	٧
ناصر علي الأهلي	جمعية البحرين العقارية	٨
أحمد خالد البلوشي	جمعية البحرين للإنترنت	٩
روضة سلمان العرادي	جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية	١٠



المشاركون	الجهة	م
د. خالد جاسم بومطيع	جمعية البحرين للجودة	١١
لميس تقي البحارنة	الجمعية البحرينية لأخصائيي الاستثمار	١٢
د. يوسف حامد المشعل	الجمعية البحرينية لتنمية الصادرات	١٣
منى إبراهيم الشاوش	جمعية التربويين البحرينية	١٤
نورة إبراهيم شويطر	جمعية السكرتارية البحرينية	١٥
مصطفى السيد	جمعية الصحة والسلامة البحرينية	١٦
محمد الأحمد	جمعية الصحفيين البحرينية	١٧
د. فهد إبراهيم الشهابي	جمعية العلاقات العامة البحرينية	١٨
د. شوقي محمد الدلال	الجمعية الفلكية البحرينية	١٩
عباس عبدالمحسن أحمد رضي	جمعية المحاسبين البحرينية	٢٠
حميد علي الملا	جمعية المحامين البحرينية	٢١
راشد علي عبدالرحيم	الجمعية المصرفية بالبحرين	٢٢
مسعود إبراهيم الهرمي	جمعية المهندسين البحرينية	٢٣
عبدالحسن حسن الديري	جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٢٤
خلف حجير	جمعية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٢٥
أفنان راشد الزباني	جمعية سيدات الأعمال البحرينية	٢٦
سفيان خالد المؤيد	جمعية مكاتب السفر والسياحة	٢٧



تاسعاً: الجمعيات النسائية

● (١١) جمعية نسائية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
لولوة حسن أبل	الاتحاد النسائي البحريني	١
د. وجيهة صادق البحارنة	جمعية البحرين النسائية	٢
خديجة علي السيد	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	٣
فتحية عبدالله الجهوري	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	٤
نازلي ضياء توفيقى	جمعية الفجر الجديد النسائية	٥
نعيمة حميد مرهون	جمعية المرأة البحرينية	٦
د. أمل إبراهيم الزباني	جمعية المرأة المعاصرة	٧
فاطمة محمد الكوهجي	جمعية النساء الدولية	٨
د. سبيكة محمد النجار	جمعية أوائل النسائية	٩
الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة	جمعية رعاية الطفل والأمومة	١٠
نادية محمد المسقطي	جمعية نهضة فتاة البحرين	١١



عاشراً: الشركات

- (١١) شركة، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل شركة.

المشاركون	الجهة	م
محمود هاشم الكوهجي	شركة ألبا	١
أحمد حسين الجناحي	شركة البحرين للاتصالات (بتلكو)	٢
عادل محمد مطر	شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)	٣
د. عادل حمد عبدالرحمن	شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (جارمكو)	٤
عدنان عبدالرزاق المحمود	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	٥
د. أحمد علي الكعبي	شركة بنا غاز	٦
سلمان صالح المحميد	شركة خدمات مطار البحرين	٧
عادل حسين المسقطي	شركة طيران الخليج	٨
خالد الرميحي	شركة مطار البحرين	٩
طلال الزين	شركة ممتلكات البحرين القابضة	١٠
ناجي أحمد قاسم	شركة نفط البحرين (بابكو)	١١



حادي عشر: النقابات العمالية

- (٨) نقابات عمالية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل نقابة.

م	الجهة	المشاركون
١	الاتحاد العام للنقابات	إبراهيم حمد عبدالله
٢	نقابة التأمين	علي حسن عبدالله الحداد
٣	نقابة الموانئ البحرية	سلمان عبدالقادر السعد
٤	نقابة عمال ألبا	علي عبدالله البنعلي
٥	نقابة عمال البتروكيماويات	يعقوب يوسف محمد حسين
٦	نقابة عمال الخليج للاستثمار الصناعي (الحديد والصلب)	عبدالكريم يوسف رضي
٧	نقابة عمال بنا غاز	جمعة علي البنخليل
٨	نقابة عمال طيران الخليج	صادق كاظم ربيعي



ثاني عشر: الصحف المحلية

- (٥) صحف، مع إتاحة المشاركة بواقع ثلاثة ممثلين عن كل صحيفة.

المشاركون	الجهة	م
صلاح يوسف الجودر	صحيفة الأيام	١
عبدالله نبيل الحمير		
عيسى علي الشايحي		
أحمد إبراهيم	صحيفة البلاد	٢
أحمد زمان		
مؤنس محمود المردي		
أمانى المسقطي	صحيفة الوسط	٣
مجدي ميرزا		
فيصل عبدالله الشيخ	صحيفة الوطن	٤
هشام عبدالوهاب الزباني		
يوسف البنخليل		
السيد علي زهرة	صحيفة أخبار الخليج	٥
أنور محمد عبدالرحمن		



ثالث عشر: الشخصيات العامة

● (٥٢) شخصية عامة.

المشاركون	م
إبراهيم خليفة مطر	١
إبراهيم نونو	٢
أحمد حسين إبراهيم	٣
أحمد عبداللطيف البحر	٤
د. إسماعيل المدني	٥
أكرم رشاد مكناس	٦
د. بنتة يوسف بوزبون	٧
تقي الزيرة	٨
جاسم أحمد الوافي	٩
جاسم حسن عبدالعال	١٠
جواد حبيب جواد	١١
حامد راشد الزباني	١٢
حسن إبراهيم حسن كمال	١٣
خليل محمد بوحجي	١٤
راشد علي الأمين	١٥
سعاد إبراهيم جبارة	١٦



المشاركون	م
د. سمية عبدالرحمن الجودر	١٧
سيد حسين كاظم العلوي	١٨
سيد شرف سيد جعفر أحمد محمود	١٩
طارق جليل محمد الصفار	٢٠
عبدالحسين خلف العصفور	٢١
عبدالحكيم يعقوب الخياط	٢٢
د. عبدالرحمن عبدالله بوعلي	٢٣
عبدالرزاق عبدالحسين جواهري	٢٤
د. عبدالله محمد الصادق	٢٥
عبدالله محمد صالح العباسي	٢٦
علي عبدالله العراي	٢٧
علي محمد جبر المسلم	٢٨
عمران محمد صالح الموسوي	٢٩
د. عيسى أحمد الخياط	٣٠
فاروق يوسف المؤيد	٣١
فائزة إبراهيم الزباني	٣٢
فريد غازي جاسم	٣٣
القس هاني عزيز	٣٤
د. كاظم إبراهيم عبدالرسول رجب	٣٥



المشاركون	م
كاظم عيسى السعيد	٣٦
كامل صالح الصالح	٣٧
أ. مبارك محمد بن دينة	٣٨
محسن عبدالحسين خلف آل عصفور	٣٩
محمد حسين الخياط	٤٠
محمد طاهر الشيخ سليمان المدني	٤١
أ. محمد عبدالله جميل	٤٢
محمود ناصر اليوسف	٤٣
د. مريم إبراهيم الهرمسي الهاجري	٤٤
المقداد زين الدين	٤٥
منصور عبدالأمير الجمري	٤٦
ناصر سلطان السويدي	٤٧
ناصر محفوظ الهاشمي	٤٨
نظام محمد صالح يعقوبي	٤٩
د. نعمان الموسوي	٥٠
د. هاشم حسن الباش	٥١
يوسف محمد بوزبون	٥٢



(ب) المدعوون للمشاركة في محور المقيمين:

انطلاقاً من مبدأ الشراكة المجتمعية مع المقيمين وما يمثلهم من جمعيات أجنبية وأندية عربية وأجنبية وكنائس، فقد وُجّهت بناءً على التكليف الملكي السامي دعوات لزخم كبير وفاعل من مؤسسات المقيمين، والشخصيات العامة العربية والأجنبية، وذلك للمشاركة في جلسة المحور المخصص للمقيمين في مملكة البحرين، وقد شارك فيه زخم من الفعاليات، حيث كان الحضور على النحو الآتي:

أولاً: الجمعيات الأجنبية

- (١٢) جمعية أجنبية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل جمعية.

المشاركون	الجهة	م
جوليا أثرتون داندي Julia Atherton-dandy	جمعية الأعمال البحرينية البريطانية Bahrain British Forum Society	١
مجتبي أفروز Mujtaba Afroz Barlas	الجمعية الباكستانية الاجتماعية Pakistani Social Association	٢



المشاركون	الجهة	م
نبلة أصغر علي Nayla A. Asgharali	جمعية السيدات الباكستانيات Pakistani Women Association	٣
آشا سرنيفاس Mrs. Asha Srinivas	جمعية السيدات الهنديات Indian Ladies Association	٤
إيفا ستينهوس Eva C. Steinhaus	جمعية الصداقة البحرينية الألمانية Bahraini German friendship Society	٥
ناصر محمد العريض Nasser Mohammed Al Arayedh	جمعية الصداقة البحرينية اليابانية Bahrain-Japan Friendship Society	٦
كيشور كيولرام Kishore Kewalarm	جمعية باتيا مترا Bhatia Metra Society	٧
فؤاد طاهر Faud Tahir	جمعية بنغلاديش الثقافية Bangladesh Cultural Society	٨
بقوان أسارابوتا Bhagwan Asarpota	جمعية ثاتاي الهندوسية Thatai Hindu Association	٩
بوبان إديكولا Mr. Baban Idiculla	جمعية كيرلا الفنية والثقافية Kerla Art and Cultural Association	١٠



المشاركون	الجهة	م
فرانسيس جوسيف Francis Joseph	جمعية كيرلا الكاثوليكية Kerala Catholic Association	١١
أزيكودان قمر الدين Dr. Azhikkodan Kamaruddin	جمعية مسلمي كيرلا Kerla Islamic Society	١٢

ثانياً: الأندية العربية والأجنبية

- (٨) أندية عربية وأجنبية، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل نادٍ.

المشاركون	الجهة	م
رودلف مالكي Rodolphe Melki	نادي الأعمال البحريني الفرنسي Bahraini French Business Club	١
ستيفن كارل سوتون Steve Sutton	النادي البريطاني British Club	٢
ماريو سنتياغو Mario L. Santiago	النادي الفلبيني Filipino Club	٣
محمد علي حسن Muhammad Ali Hassan	النادي الماليزي Malaysia Club	٤



المشاركون	الجهة	م
فوزية إسماعيل توني Fawzia Ismael	النادي المصري Egyptian Club	٥
يولهااس كارنافار Ulhas Karnavar	النادي الهندي Indian Club	٦
السيد افتخار أحمد Iftikhar Ahmed	نادي باكستان Pakistan Club	٧
محمد فضل كريم Md. Fazlul Karim	نادي بنغلاديش سماج Bangladesh Smaj Club	٨

ثالثا: الكنائس

- (٩) كنائس، مع إتاحة المشاركة بواقع ممثل واحد عن كل كنيسة.

المشاركون	الجهة	م
ألفريدو كوديمات Rev. Alfredo K. Cudiamat	الكنيسة الإنجيلية الوطنية National Evangelical Church	١
لاونس جوزف كورديريو Mr. Lawence Joseph	كنيسة القلب المقدس Sacred Heart Catholic Church	٢
رانجي فارغيس Rev. Renji Verghese	كنيسة المارتوما Mar Thoma Church	٣



المشاركون	الجهة	م
ساني نيوليبالاكال Fr. Sunny Poulouse	كنيسة سانت بيتر اليعقوبية Church of St. Peter's Jacobite	٤
فيليب شيفردسون Philip Shepherdson	كنيسة سانت كرسطوفر Church Of St. Christopher	٥
أبراهام جورج Abraham George	كنيسة سانت ماري الأرثوذكسية السورية Church of St. Mary's Syrian Orthodox	٦
ورين روزاليو Warren Anthony	كنيسة فيلادلفيا Church of Philadelphia	٧
السيدة أفلينو فيلانيو Alsaida Ugalino Villanueva	كنيسة كلمة الحياة الدولية Word of Life International Church	٨
سي آر داس Mr. C.R. Das	كنيسه بنتي كوستال Pentecostal Church	٩



رابعاً: الشخصيات العامة العربية والأجنبية

● (٣٠) شخصية عامة.

اسم المشارك بالإنجليزية	اسم المشارك بالعربية	م
Ashraf I. Obeid	أشرف أسكندر عبيد	1
Anne Radic	آن راديك	2
Enrico Mari Grego	أنريكو ماري جريجو	3
Benjamin James	بنجامين جيمس	4
Mr. Bob Thaker	بوب ذاكير	5
P V Radhakrishna	بي. في. راديكرشنا	٦
P Unnikrishnan	بي. يونكرشنان	٧
Peter Down	بيتر داون	٨
Miss Betsy B. mathieson	بيتسي ب. ماثلسون	٩
George Cherian	جورج جيرين	١٠
Gordon Stowells	جوردن ستوويلز	١١
John Hughes	جون هقيز	١٢
Joel Indrupati	جويل اندريباتي	١٣
C N Rama chandran	راما شندران	١٤
J Ramchandran	راما جندرن	١٥
Robert Hughes R	روبرت هيوز	١٦
Soman baby	سامان بيبي	١٧



اسم المشارك بالإنجليزية	اسم المشارك بالعربية	م
Mr. Samer Almajali	سامر المجالي	١٨
Stephen Harrison	ستيفن هريسون	١٩
Abdlukreem Abu Jaber	عبدالكريم أبو جابر	٢٠
Francois Bougouin	فرنسوا بورقوين	٢١
Mr. Vijay Baloor	فيجاي بالور	٢٢
Dr. Gulzar Ahmad	د. قولزار أحمد	٢٣
Laith Shukayr	ليث شكايير	٢٤
Mohammed Jaroudi	محمد جارودي	٢٥
Dr. Mohammed Salim	د. محمد سليم أكثر	٢٦
Mukesh Chhaganlal	موكيش جهاقانلال	٢٧
Mrs Meera Ravi	ميرا رافي	٢٨
Nancy Dena Elli	نانسي دينا ايلي خضوري	٢٩
Hind Karam	هند كرم	٣٠



وقد شاركت الحكومة الموقرة في جلسات مناقشة محاور حوار التوافق الوطني بعدد من وزرائها كل حسب اختصاصه، فشارك كل من صاحب المعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وصاحب المعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية، وصاحبة السعادة الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وصاحب السعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، وصاحب السعادة السيد كمال بن أحمد محمد وزير شؤون مجلس الوزراء، كما شارك كل من السيد محمد راشد بوحمود الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، والدكتورة بدرية الجيب الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي في وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

وكما سلف فقد تم تقسيم موضوعات الحوار إلى محاور رئيسية يندرج تحت كل منها محاور فرعية يتم مناقشة الموضوعات المحددة المرتبطة بها. ولكي يكون الحوار منتجا فقد رُوعي أن يكون هناك حضورا للأشخاص الذين يمثلون المواضيع أو الجهات ذات العلاقة بالمحور الفرعي، كما تم فتح باب التسجيل في الموضوعات المنضوية تحت المحاور الرئيسية مع مراعاة تخصصات المشاركين الواردة في سيرهم الذاتية بطبيعة المحور الفرعي وحسب أولوية التسجيل.



وقد جاء هذا الإجراء لتحقيق مبدأ المشاركة الواسعة وتنويعها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في التعامل مع الموضوعات المختلفة من قبل المشاركين ومراعاة رغباتهم واهتماماتهم العامة والخاصة.

National Dialogue
Our Bahrain. Our unity.



حوار التوافق الوطني
البحرين تجمعنا

الخاتمة



إن حوار التوافق الوطني الذي جاء تلبية للإرادة الملكية السامية يجعلنا نعيد كل ما مر بنا من أحداث خلال الفترة الماضية، لا لأن نتوقف عندها، بل لنمضي قدما إلى الأمام نستخلص الدروس والعبر، لنستشرف مستقبلا أجمل لبحرين العطاء، ولنعمل جميعا من أجل دفع عجلة الإصلاح لمزيد من التطور في كافة المجالات، والمساهمة في ترسيخ قواعد المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وتحقيق آمال شعب البحرين الكريم في السلم والعدالة واستمرار عجلة التنمية والتقدم في مملكتنا الغالية.

ولقد كانت المشاركة في هذا الحوار لدليلا قاطعا على أن هذا الشعب كله يسعى جاهدا لإصلاح ما فات، ويعيد تماسك الروابط بين الجميع، مؤكدا الحس الوطني والمسئولية المجتمعية وتلبية واجب أداء الأمانة التاريخية للوطن والمواطنين.



إن البحرين تستحق منا أن ندفع بعجلة التقدم والنماء فيها من خلال المشاركة والتواصل والعمل الجماعي بنوايا مخلصه صادقة، لنكون أهلا للثقة والأمانة التي كلفنا بها جميعا، مؤكداين للعالم أننا شعب قادر على تجاوز كل التحديات والخلافات بروح وطنية واحدة.

خليفة بن أحمد الظهراني
رئيس مجلس النواب
رئيس حوار التوافق الوطني